عصر الجغرافيا الاقتصادية:

التحوّلات في النظام الدولي وتعددية الأقطاب

أ.د. علي محمد الخوري

"هندسة الفراغ: كيف تُصاغ المجتمعات بالثقافة"

أ.د. علي محمد الخوري

عصر الجغرافيا الاقتصادية:

التحوّلات في النظام الدولي وتعددية الأقطاب

أ.د. علي محمد الخوري

حقوق الطبع والنشر ©2025

المركز العربي للتعلم ودراسات المستقبل بالاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي.

حقوق الطبع والنشر محفوظة. يحظر إعادة إنتاج أي جزء من هذا الكتيب أو توزيعه دون الحصول على إذن كتابي مسبق من الناشر، ويستثنى من ذلك الاقتباسات الموجزة التي يتم تضمينها في البحوث والدراسات والمراجعات وبعض الاستخدامات غير التجارية الأخرى المسموح بها بموجب قوانين حقوق النشر.

عنوان الكتاب: عصر الجغرافيا الاقتصادية:
التحوّلات في النظام الدولي وتعددية الأقطاب

المؤلف أ.د. علي محمد الخوري

الترقيم الدولي (NBSI): 9789948705307

تمت الطباعة بدولة الإمارات العربية المتحدة بموافقة مجلس الامارات للإعلام
MC-03-01-3892497

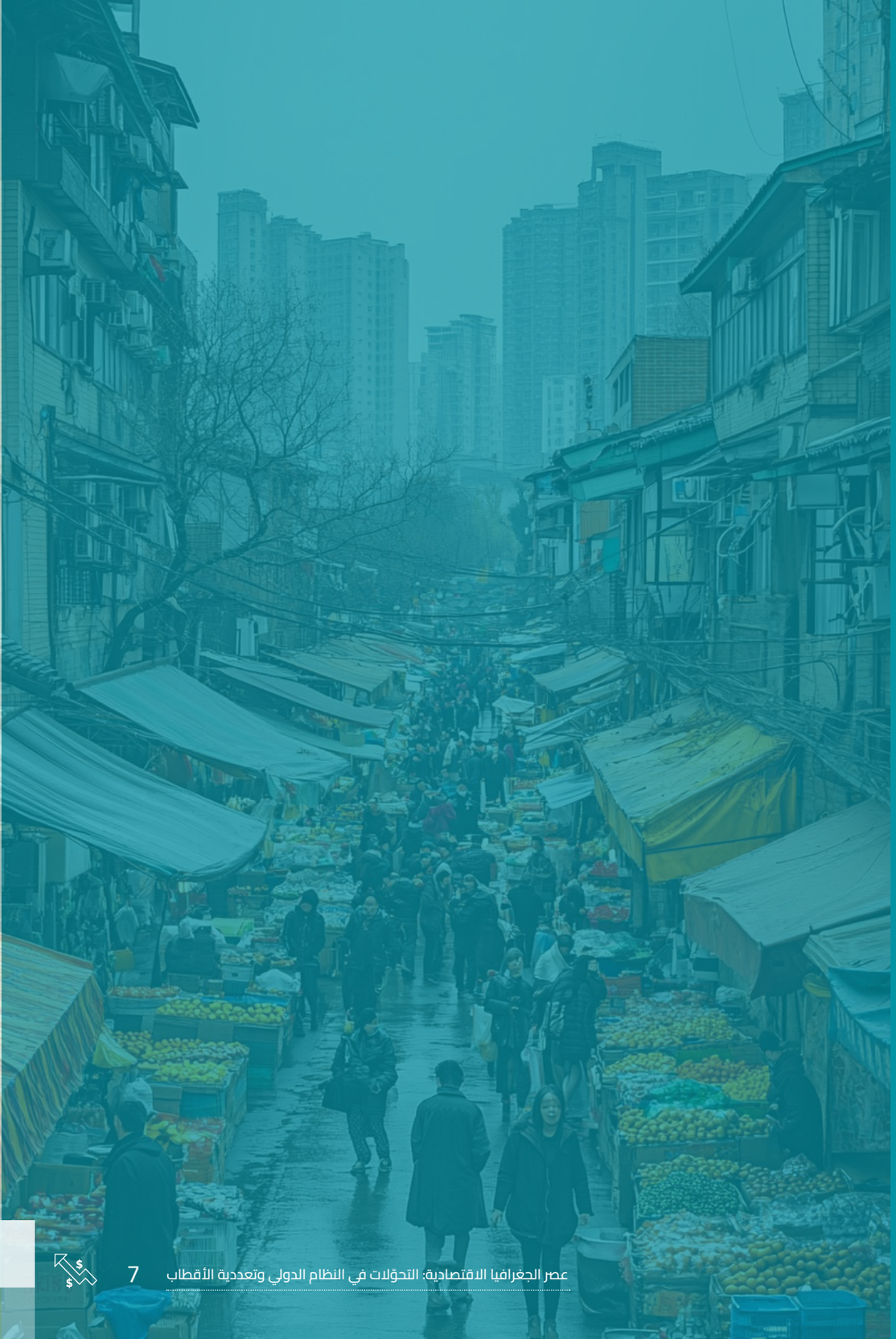

الفهـــرس

مقـــدمـــــة: لحـظـــــة التصـــدّع الكـــبرى 9

الفصـــل الأول: تآكـل المركـزية الغـربية وصعـود الهويات الاقتصادية المستقلـة 13

الفصـــل الثـاني: الجغـــرافـيا الجيـــو-اقتصـــادية الجديدة 21

الفصـــل الثـالث: السيادة الاقتصادية في مواجهة الأســـــواق المفتـــوحـــــة 29

الفصـــل الـرابـع: الاقتصـاد السيـاسي لسـلاسل التوريـد والهيمـنة التكنـولوجية 37

الفصـل الخامس: الحمائيـــة كمفـهوم فلسفي لا مجـــــرد ســـياسة تجـــارية 45

الفصل السادس: المؤسسات الدولية في زمن الانقسـام 55

الفصـــل الســابع: الصين، الهند، والجنوب العالمي وصـنـاعـــة النظـــام البـــديل 65

الفصـــل الثـامن: الغرب في لحظة مراجعة وجودية 73

الفصـــل التاسع: الاقتصـــاد كـــأداة صراع حضـــاري 81

الفصـــل العاشر: نحو توافق عالمي اقتصـادي جـــديد 89

الخـــاتمـــــة: بين السـياسـات والنتـــائج ومن يتحكـم في شكـل المسـتقبل 95

مقدمة: لحظة التصدّع الكبرى

يقف العالم اليوم على حافة تحوّلات تاريخية، تتقاطع فيه التصدعات الجيوسياسية مع التغيّرات الاقتصادية والثقافية، لتشكل معًا ما يمكن وصفه بلحظة التصدّع الكبرى. إنها مرحلة ينهار فيها بوضوح النظام القديم دون أن تتضح بعد معالم النظام الجديد، بما يجعلها واحدة من أخطر وأعقد لحظات التاريخ الحديث.

لم يعد ما نعيشه اليوم مجرد أزمة في الأسواق العالمية، أو خلل مؤقت في مؤسسات دولية، بل إشكالية في المفاهيم التي ظلّت تهيمن على طريقة إدارة العالم منذ منتصف القرن العشرين.

تكمن فرادة هذه اللحظة في كونها لا تتعلق فقط بتغيرات في موازين القوة الاقتصادية، بل هي مرحلة إعادة تعريف شاملة لمعايير القوة ذاتها، وتغيير جوهري في فهمنا لمفاهيم مثل السيادة، والتنمية، والقيادة العالمية.

لقد شهد العالم على مدار العقود الماضية هيمنة واضحة لرؤية غربية ربطت بين النمو الاقتصادي والانفتاح المُطلق للأسواق، معتبرة ذلك المسار الوحيد نحو التقدم والاستقرار. لكن هذه الرؤية، التي سيطرت على النظام العالمي، بدأت تتآكل في ظل صعود نماذج اقتصادية وسياسية بديلة، لم تعد تقبل الدور التقليدي الذي رُسم لها كأطراف هامشية تابعة.

في هذا السياق التاريخي، لا يمكن فهم «لحظة التصدع الكبرى» دون إدراك التحولات العميقة التي فرضتها قوى صاعدة من خارج مركز الثقل الغربي التقليدي. فالصين والهند، ومعهما دول أخرى في الجنوب العالمي، باتت تقدم نفسها كنماذج اقتصادية وسياسية جديدة، وتؤكد أن العالم لم يعد حكرًا على نموذج حضاري واحد. ولم تعد هذه الدول تطالب فقط بالمشاركة في النظام الدولي القائم، بل تسعى إلى إعادة تصميمه من أساسه، مستندة إلى ما تملكه من ثقل اقتصادي وبشري وتكنولوجي، ولتخلق واقعًا دوليًا جديدًا لم تعد فيه الشرعية محصورةً في يد طرف أو مركز واحد.

يهدف هذا الكتاب إلى تقديم قراءة استراتيجية شاملة لهذه اللحظة الفارقة، من خلال تحليل أبعاد التحولات الجارية، وكشف الترابط الوثيق بين الاقتصاد والسياسة والقوة الحضارية. هي محاولة لرسم خارطة معرفية جديدة تفسّر كيف تحوّلت أدوات الاقتصاد والتجارة والتكنولوجيا إلى ميادين مواجهة غير تقليدية، وكيف أصبحت مفاهيم مثل الحمائية، والسيادة الاقتصادية، وسلاسل التوريد العالمية، ساحةً لصراعات تتجاوز حدود الأرقام والإحصائيات، وتدخل إلى عمق الهوية الحضارية والرؤية الاستراتيجية للدول.

كما يستعرض الكتاب المأزق الوجودي الذي يواجه الغرب، الذي وجد نفسه مُجبرًا على مراجعة أسسه الفكرية والسياسية بعد أن أصبحت قواعد اللعبة العالمية تتغير بشكل جذري. فالأزمة التي يمر بها الغرب ليست بأزمة اقتصادية أو سياسية كما قد يصورها أو يتصورها البعض، بل أزمة مشروعية فكرية تتعلق بقدرته على تقديم نفسه كنموذج مرجعي عالمي.

ويبحث الكتاب أيضا مستقبل المؤسسات الدولية، وقدرتها على التكيف مع هذه التحولات. فلم يعد كافيًا أن تحافظ هذه المؤسسات على شكلها القديم وهيمنة القوى التقليدية عليها، بل أصبح من الضروري إعادة بنائها وفقًا لواقع جديد يعترف بحق جميع الأطراف في المشاركة الحقيقية في صنع القرار العالمي.

الهدف الأساسي للكتاب هو المساهمة في تشكيل الوعي الاستراتيجي العالمي الجديد الذي يُدرك أن المراكز القديمة لم تعد وحدها قادرة على قيادة المستقبل، وأن الأطراف التي اعتادت أن تكون هامشية باتت اليوم شريكة في كتابة قواعد المرحلة القادمة.

وبهذا، فإن الكتاب موجّه إلى صانعي السياسات، وقادة الفكر، والمحللين الاستراتيجيين، وكذلك كل من يهتم بفهم العالم في صورته الجديدة التي لم تعد تُقاس وفق الخرائط الجغرافية التقليدية أو الأرقام الاقتصادية.

الفصل الأول:

تآكل المركزية الغربية وصعود الهويات الاقتصادية المستقلة

تآكل المركزية الغربية وصعود الهويات الاقتصادية المستقلة

عندما انهار جدار برلين، بدا وكأن التاريخ قد اختار مسارًا واحدًا للاقتصاد العالمي وهو نموذج السوق المفتوحة تحت قيادة الغرب. لم يكن يُنظر إلى خيار السوق المفتوحة وقتها كانتصار للغرب، بل تحوّل تدريجياً إلى قناعة عالمية بأن النموذج الغربي هو الطريقة المُثلى لحكم العالم وتنظيم اقتصاده. لم يقتصر النفوذ الغربي حينها على مُجرد التفوق التجاري والاقتصادي، بل امتد إلى فرض ضوابط تولّت فيها الدول الغربية إنتاج اللغة التي تُصاغ بها القواعد، والمعايير، ومفاهيم النمو الاقتصادي ذاته.

غير أن هذا النظام الذي بدا صلبًا في مظهره، كان هشًا في جوهره. إذ بُنيت مركزيته على فرضية أن بقية العالم سيعيد مع الوقت تشكيل نفسه. لكن الفجوة بين الواقع وتلك الفرضية، مع مرور الوقت، بدأت تتسع بصمت لتشهد تآكل «احتكار النموذج» بظهور الاستراتيجيات الاقتصادية البديلة، التي لم تعد تسعى إلى «الاندماج بشروط الغير»، بل إلى صياغة شروط ذاتية.

المأزق الحقيقي للمركزية الغربية لا يكمن في ظهور منافسين جدد، بل في تآكل قدرتها على الاحتكار. فحين لا تعود الدول تتبع النموذج الغربي بشكل تلقائي، وتبدأ بالتركيز على سيادتها النقدية، وصناعتها المحلية، وتوجيه أموالها لخدمة أمنها واستقرارها بدلاً من خدمة الأسواق العالمية، فإن ما يتغيّر ليس فقط حجم الاقتصاد، بل المعنى الكامل لمفاهيم «التنمية الاقتصادية» التي رسمها الغرب سابقًا.

صعود الهويات الاقتصادية المستقلة لا يمكن قياسه بمعدلات النمو الهائلة التي تحققها الصين أو التقدم الاقتصادي المتسارع في الهند، بل بما هو أعمق من ذلك، وهو التحرر التدريجي من هندسة العولمة بصيغتها الأحادية. في جنوب شرق آسيا، وفي إفريقيا، وفي أمريكا اللاتينية، تُبنى اليوم أطر اقتصادية لا تستأذن المراكز القديمة، بل تتفاوض معها بندية جديدة. رغم أن هذه الدول لا تسعى أو تتبنى الانغلاق الاقتصادي، إلا أنها تسعى للخروج من دائرة الاعتماد غير الآمن. هي لا تنوي الانفصال عن النظام العالمي، لكنها ترفض السياسات الاقتصادية القديمة التي طالما رُوّج لها بوصفها حلولاً، بينما لم تُنتج سوى أزمات متتالية واختلالات بنيوية.

يمُكن النظر إلى هذه التحولات على أنها تجسيد لما يُعرف في الاقتصاد السياسي بنظرية «ما بعد الاعتماد»،[1] حيث لم يعد مركز القوة الاقتصادية العالمي قادرًا على فرض نظامه من خلال الدول التابعة له، بل أصبح يواجه تحديًا من هذه الدول ذاتها، التي بدأت تطوّر أدواتها الخاصة، وتدافع عن استقلال قرارها، وتبني

1- تُشير نظرية «ما بعد الاعتماد» (Post-dependency theory) في الاقتصاد السياسي إلى مرحلة جديدة من العلاقات الاقتصادية الدولية، تتجاوز فكرة التبعية التقليدية (De-pendency theory) التي سادت في الستينات والسبعينات من القرن العشرين، حين كانت الدول النامية تعتمد على الدول الكبرى وتخضع لها اقتصاديًا وسياسيًا. وفقًا لهذه النظرية، التي ظهرت في أواخر القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين، لم يعد مركز القوة الاقتصادي في العالم قادرًا على فرض هيمنته أو تحديد شكل العلاقات الاقتصادية بشكل مطلق، إذ أصبحت الدول التي كانت تُصنَّف سابقًا بأنها تابعة، تطوّر تدريجيًا قدرات ذاتية وأدوات اقتصادية مستقلة، تمكّنها من تقليص اعتمادها على القوى الغربية، وبالتالي من تحدّي النظام العالمي الذي كان يفرضه المركز. وتبرز هذه التحولات في مبادرات كُبرى تقودها دول مثل الصين، عبر مشروعات ضخمة مثل «الحزام والطريق»، والتي لا تهدف فقط إلى إنشاء بُنى تحتية جديدة، بل إلى تأسيس شبكات مالية وتجارية بديلة، تُعيد صياغة العلاقات الاقتصادية العالمية من موقع مستقل، وأكثر ندية مع القوى التقليدية.

شبكات مالية ومؤسسية تقلّل من تعرضها للسيطرة الغربية - كالصين التي تقود مبادرات مثل «الحزام والطريق» لتأسيس بنية تحتية جديدة وأنظمة تسويات مالية بديلة، لتعيد تعريف حدود النظام العالمي، ورسم قواعد جديدة للملعب العالمي.

أما ما نراه من سياسات «إعادة التموقع» في الغرب ذاته، بدءًا من الولايات المتحدة وصولاً إلى الاتحاد الأوروبي، توحي بأن النموذج الغربي لم يعد قادرًا على الصمود كما كان. فالدول التي طالما روجت للأسواق المفتوحة، بدأت تُغلقها باسم الأمن القومي، والدول التي دافعت عن حرية التجارة بدأت تسنّ قوانين لدعم الصناعة المحلية، حتى وإن كان ذلك مخالفاً لقواعد منظمة التجارة العالمية. وفي ذلك دليل على أنه لم تعد الأيديولوجيا الليبرالية قادرة على الدفاع عن السياسات التي كانت تهاجمها، بعدما فشلت وصفاتها القديمة.

ما يُعيد تشكيل المشهد اليوم ليس بالخلافات الشكلية حول أدوات التمويل أو نسب الفائدة، بل هو تفكك تدريجي لمنظومة «التفسير الواحد». نحن نعيش اليوم مرحلة تجاوزت الفكرة التي تقول بأن التقدّم لا يتحقق إلا على الطريقة الغربية، وهي اللحظة التي غدى يتزايد فيها الوعي بأن لكل دولة طريقها الخاص في التنمية، وأن هذه الطرق يجب أن تنبع من واقعها المحلي، لا أن تُؤخذ كنسخ جاهزة من الخارج. الحديث عن الاستقلال الاقتصادي اليوم لم يعد يُقاس بحجم الميزانيات أو حجم الإنفاق الذي تملكه الدولة، بل أصبح مرتبطًا بمدى حرية هذه الدولة في اتخاذ قراراتها الاقتصادية وفقًا لمصالحها الخاصة، دون الحاجة إلى الحصول على موافقة أو دعم من الجهات الدولية الكبرى أو المؤسسات المالية الغربية التي تُقيّم وتُقرّر إذا كانت سياساتها صحيحة أو خاطئة.

ومع أن هذا التحول لا يعني سقوط وانهيار المركزية الغربية بالمعنى الذي يُلغي الدور كليًا، إلا أنه يضعف جوهر قوتها الاستراتيجي المتمثل في سيطرتها على الطريقة التي يتم بها تفسير الأحداث وتوجيه الرأي العام العالمي. إذ ما يُفقد النظام سلطته في النهاية ليس قوة خصومه، بل فقدان الآخرين للإيمان بمرجعيته. ولهذا فإن أخطر التهديدات على النظام تأتي من فقدان قدرته على إقناع من كانوا يؤيدونه سابقًا.

من الواضح أن الهويات الاقتصادية المُستقلّة التي بدأت في التشكّل في السنوات الماضية ليست مجرد مظاهر لصراعات سياسية أو تنافس على النفوذ، بل تعبير عن خيبة أمل من نموذج اقتصادي مهيمن فشل في تلبية تطلعات الشعوب. فقد طالبت هذه المجتمعات بالتنمية، لكنها وجدت نفسها مثقلة بالديون؛ وسعت إلى السيادة، ففُرضت عليها معايير خارجية. أمام هذا الواقع، لم يعد الاقتصاد شأناً أو مسألة صفقات وأسواق مالية، بل تحوّل إلى قضية ترتبط بمن يقرر الشروط؟ ومن يضع القواعد؟ ومن يمتلك سلطة رسم مستقبل العالم؟

إننا لا نشهد اليوم مُجرد صعود دول أو تراجع أخرى، بل إعادة تفاوض على «منطق السيطرة» ذاته، حيث لم تعد القوة تقاس بالقوة الاقتصادية أو القدرات الدفاعية، بل بالقدرة على إنتاج نموذج بديل ومُقنع، وتقديم مشروع عالمي يمكن تبنيه. ومن لا يمتلك هذه القدرة، حتى وإن امتلك النفوذ المالي أو العسكري، يخرج من ميدان القيادة ويخسر مكانته وتأثيره، حتى لو استمر في الظهور كدولة قوية ماليًا أو عسكريًا.

ولعل أهم ما يمكن قوله في ختام هذا الفصل، هو أن النظام الاقتصادي العالمي لم يعد مقتصراً بكونه مسرحًا لتبادل البضائع أو العملات، بل ساحة للصراع على المستقبل. فعندما تتنوع النماذج التي تصف كيف يجب أن يُدار العالم، تتفتّت سلطة الدول التي كانت تملكها الدول الكبرى التي كانت تتحكم في الاقتصاد العالمي وتقرر قواعده ومعاييره تحت ثقل الواقعية الجديدة؛ واقعية العالم الذي لم يعد يحتمل مركزًا واحدًا، ولم تعد فيه الدول الناشئة ترضى بالبقاء في الصف الخلفي أو تطيق دور المتفرج أو الهامشي.

الفصل الثاني:

الجغـــرافيـا الجيو-اقتصادية الجديدة

الجغرافيا الجيو-اقتصادية الجديدة

لم يعد العالم يُقسم إلى شمال وجنوب، ولا إلى شرق وغرب، بالبساطة التي اعتادها العقل الجغرافي في القرن العشرين. فقد تآكلت الحدود القديمة للنفوذ، وتراجعت مفاهيم خرائط القوة الكلاسيكية، في مقابل تصاعد ديناميكية مستجدّة تتمثل في خريطة جديدة بدت تُرسم من خلال شبكات العلاقات بين الفاعلين «كالدول، والأسواق، وحركة البيانات»، وتدفقات المال والمعلومات والتكنولوجيا والطاقة، التي أصبحت مجتمعة تعيد تعريف موقع الدول ليس بموقعها الجغرافي على الخريطة، بل بموقعها في شبكة التأثير العالمي.

إن إحدى أهم ملامح هذه الجغرافيا الناشئة أنها لا تتشكل وفق خطي عرض أو طُرق تجارية مألوفة، بل على هيئة شبكات متقاطعة تربط بين العواصم والموانئ ومراكز البيانات ومنصات التمويل. فمن آسيا الوسطى إلى القرن الإفريقي، ومن المحيط الهادئ إلى أميركا اللاتينية، تبرز مناطق كانت تعد هامشية ولم تكن تُعطى أهمية كبيرة أو اهتمامًا من الدول الكبرى، لكنها اليوم أصبحت في قلب المعادلات الجيو-اقتصادية، نتيجة التبدّل في منطق القوة العالمية وتحوّل الطريقة التي يُفهم بها النفوذ الدولي. فاليوم، لم تعد السيادة تُقاس بامتلاك المساحة، بل بكيفية ربط الموقع بالمشاريع العالمية الكبرى.

الصين، على سبيل المثال، لم تنتقل من قوة صناعية إلى قوة جيو-اقتصادية لأنها وسّعت حدودها أو زادت من حجم صادراتها، بل لأنها أعادت ربط الجغرافيا الإقليمية بمنطقها الخاص. فعبر مبادرة

«الحزام والطريق»، لم تطرح الصين مشروعًا لبنية تحتية جديدة، بل أعادت تصميم مفهوم الترابط الإقليمي، من خلال ممرات تمتد من ميناء جوادر في باكستان إلى السكة الحديد التي تربط بين لاوس وبكين، إلى خطوط التوريد في أفريقيا الشرقية. لم يكن ذلك توسعًا جغرافيًا بالمعنى العسكري، بل أقرب إلى احتلال ناعم لمسارات القيمة، وإعادة ترميز للفضاء الاقتصادي العالمي.

في السنوات الأخيرة، أصبحت الولايات المتحدة تدرك أن قوتها العالمية لم تعد تعتمد فقط على القواعد العسكرية أو الاتفاقيات السياسية مع الدول الأخرى، وإنما باتت تعتمد بشكل كبير على التحكم بالتكنولوجيا والإنترنت والأنظمة الرقمية الحديثة. وبسبب ذلك تغيّرت نظرتها إلى بعض المناطق الاستراتيجية في العالم. فمثلاً منطقة بحر الصين الجنوبي، التي كانت في السابق مجرد طريق بحري عادي تمر عبره السفن التجارية، تحولت اليوم إلى منطقة حساسة للصراع على من يتحكم في التكنولوجيا المهمة مثل شبكات الجيل الخامس للاتصالات، والتجارة الإلكترونية، وخطوط الإنترنت التي تمر تحت البحر وتنقل البيانات التي يعتمد عليها الاقتصاد العالمي.

أما أوروبا، فوجدت نفسها اليوم في وضع صعب رغم مكانتها التاريخية المميزة. فالمراكز الصناعية الكبرى، خاصةً في ألمانيا وفرنسا وشمال إيطاليا، بدأت تواجه منافسة قوية بسبب التغير في مصادر الطاقة والتطور التكنولوجي، مما أفقدها التفوق التقليدي الذي كانت تتمتع به سابقًا. كذلك أصبحت أوروبا مضطرة إلى ضمان أمن إمدادات الغاز والطاقة، والتعامل بشكل جديد مع أسواق الشرق، بحيث لا تنظر إليها كمناطق نفوذ سابقة أو مجرد

أسواق لمنتجاتها، وإنما كشركاء لهم حقوق، وقادرين على فرض شروطهم والتفاوض بنديّة مع أوروبا.

ما يجري إذًا هو تحوّل في البنية الهندسية للجغرافيا الاقتصادية، حيث ينتقل فيه الثقل من الدولة بوصفها محورًا، إلى المواقع والممرات التي تمر عبرها شبكات المال والبضائع كنقاط الجذب الجديدة. الأمثلة التالية تؤكد وتوضح الفكرة.

لم تعد البرازيل، مثلاً، مجرد دولة في الجنوب العالمي، بل بوابة لغرب أفريقيا، ومصدر للمواد الأولية النادرة، ونقطة اتصال مع الأسواق الصاعدة في أميركا اللاتينية. نيجيريا التي كانت تُصوَّر في الخطاب الدولي أو التنموي كدولة مثقلة بالسكان وضعيفة البنية التحتية، وعبئًا على ذاتها من جهة، وعلى المجتمع الدولي من جهة أخرى، خاصةً فيما يتعلق بالمساعدات والتنمية، باتت تُقدم اليوم كقوة ناشئة تمتلك ثقلاً ديموغرافيًا متزايدًا، وسوقًا استهلاكية واعدة، وموقعًا محوريًا في خريطة الطاقة العالمية. وبالمثل، لم تعد تركيا مجرّد طرف جغرافي تابع لأوروبا، بل تحوّلت إلى مركز استراتيجي يربط بين شبكات الطاقة الممتدة من القوقاز وآسيا الوسطى إلى شرق المتوسط، ليدعم مكانتها الجيوسياسية كممر حيوي للنفط والغاز.

وفق هذا التصوّر، بدأت تنشأ مفاهيم أكثر تعقيدًا للسيادة، لم تَعُد تقتصر على حماية الحدود الوطنية، بل باتت تشمل القدرة على التحكم في التدفقات العابرة للحدود - من البيانات ورؤوس الأموال، إلى السلع والمحتوى الإعلامي المُوجَّه. لقد غدت السيطرة على حركة الموارد والتأثير في مساراتها لا تقل

أهمية عن امتلاكها الفعلي. فالجزائر، على سبيل المثال، لم تكتفِ بتعديل موقعها كمصدّر للغاز نحو أوروبا، بل تحوّلت - في ظل الحرب الروسية الأوكرانية - إلى طرف فاعل في المعادلات الجديدة للاقتصاد السياسي للطاقة في العالم. وكذلك لم تعد سنغافورة مجرد دولة صغيرة محدودة المساحة، بل أصبحت منصة دولية متقدمة لإدارة رؤوس الأموال والتدفقات اللوجستية عالية الكفاءة.

هذا التحوّل يُعيد إحياء مفهوم «الحدود السيادية المرنة» – وهو مصطلح استُخدم في الدراسات الاستراتيجية الحديثة لوصف الدول أو الأقاليم التي لا تُقاس أهميتها فقط بمواردها الداخلية، بل بقدرتها على التفاعل والاندماج داخل شبكات القوة العالمية. هذه الشبكات لا تقتصر على النفوذ العسكري أو المالي، بل تمتد إلى الفضاء الرقمي، من خلال التحكم في البنية التحتية للاتصال، وخدمات البيانات العالمية، وفرض المعايير التقنية والقانونية عبر البرامج والمنصات العابرة للحدود.

والمفارقة هنا أن الدول التي طالما وُصفت بـ«الضعيفة» باتت تمتلك القدرة على التفاوض من موقع مُتقدّم، لا بفضل تفوّق عسكري أو اقتصادي، بل لأنها تتحكم في مواقع استراتيجية لا يمكن تجاوزها. هذه ليست قوة السلاح، بل قوة الضرورة الجغرافية. لم تعد إثيوبيا، في نظر القوى الكبرى، مجرّد عمق أفريقي هش، بل باتت فاعلاً جيوسياسيًا في معادلة البحر الأحمر، تتقاطع مصالحها مع أمن الممرات البحرية، وتوازنات التجارة العالمية، ومشاريع الربط السككي التي تعيد رسم خرائط النفوذ بعيدًا عن الهيمنة الأوروبية التقليدية.

وهكذا، فإن الجغرافيا الجيو-اقتصادية الجديدة لم تعد تُبنى فقط على أسس الخرائط والحدود الثابتة، بل أصبحت تُعاد صياغتها عبر أنماط التموضع التكنولوجي، والهندسة المالية، وشبكات البنية التحتية العابرة للحدود. إنها جغرافيا لا تُقاس بالمسافات الجغرافية، بل بدرجة التكامل والارتباط داخل شبكات الإنتاج والمعرفة. الخرائط الجديدة التي توضّح مراكز القوة العالمية لم تعد تُشكَّل عبر البيانات الرسمية أو السياسات الخارجية، بل تُصاغ فعليًا من داخل مراكز التحكم في البيانات، والموانئ الذكية، والبنى السيادية التي تُدير تدفقات رأس المال والمعلومات.

في ختام هذا الفصل، يتضح بأن موقع الدولة الجغرافي لم يعد وحده كافيًا ليحدّد أهميتها، بل في مدى نجاحها في أن تصبح مركزًا منتجًا للقيمة، ومؤثرًا في مسار التدفقات المالية والتكنولوجية والمعلوماتية التي تُشكّل النظام العالمي الجديد. هكذا، فإن الدول التي ستقود مستقبل العالم ليست بالضرورة تلك الواقعة في قلب الخرائط التقليدية، بل تلك التي ستنجح في تحويل وجودها الجغرافي إلى نفوذ استراتيجي، وتنتقل من كونها معابر إلى أن تصبح مراكز لإنتاج القرار العالمي.

الفصل الثالث:

السـيادة الاقتصـادية في مواجهة الأسواق المفتوحة

السيادة الاقتصادية في مواجهة الأسواق

في الاقتصاد الكلاسيكي،[2] كانت السيادة تُفهم كمسألة قانونية تتعلق بالعملة الوطنية، وبسلطة الدولة على أدواتها المالية. أما في عالم اليوم، فقد أصبحت السيادة الاقتصادية مفهومًا أشد تعقيدًا. السيادة الاقتصادية لم تعد تتعلق فقط بالقدرة على طباعة النقود أو فرض الضرائب، بل باتت مرهونة بمدى قدرة الدولة على الحفاظ على استقلال قراراتها الاقتصادية في ظل شبكات الأسواق المفتوحة، التي تمارس - بصمت صارم - نفوذًا يكاد يتجاوز كل ما عرفته العلاقات الدولية التقليدية من أدوات الهيمنة.

الأسواق المفتوحة، بوصفها إطارًا نظريًا، نشأت في ظل فرضية أن التجارة الحرة ستقود تلقائيًا إلى الازدهار، وأن إزالة الحواجز سيُمكّن كل دولة من الوصول إلى كامل طاقاتها التنموية. غير أن هذه الفرضية، التي شكّلت جوهر العقيدة الليبرالية الاقتصادية منذ الثمانينيات، لم تصمد أمام اختبارات الواقع. فقد تحوّلت الأسواق المفتوحة من أداة للتكامل إلى قناة من قنوات النفوذ، ومن مشروع تعاوني إلى مسرح لتحكّم القوى الكبرى في شروط المشاركة.

2- الاقتصاد الكلاسيكي هو مدرسة اقتصادية ظهرت في أواخر القرن الثامن عشر واستمرت خلال القرن التاسع عشر، أسسها مفكرون بارزون مثل آدم سميث، وديفيد ريكاردو، وجون ستيوارت ميل. يرتكز الاقتصاد الكلاسيكي على مبادئ أساسية أهمها حرية الأسواق، وقوانين العرض والطلب، وتقسيم العمل، وتراكم رأس المال، كما يؤمن بأن السوق قادر على تنظيم نفسه دون تدخل كبير من الدولة. يفترض الاقتصاديون الكلاسيكيون أن الأفراد يتخذون قرارات عقلانية لتحقيق مصالحهم الشخصية، وأن المنافسة بين هؤلاء الأفراد تؤدي في النهاية إلى توزيع الموارد بشكل فعّال يحقق مصلحة المجتمع بأكمله. ورغم ظهور مدارس اقتصادية لاحقة قدمت تعديلات ونقدًا لهذه الأفكار، مثل الاقتصاد الكينزي، إلا أن مبادئ الاقتصاد الكلاسيكي لا تزال تشكل قاعدة هامة لفهم آليات عمل الأسواق والنظم الاقتصادية إلى اليوم.

إحدى المفارقات البنيوية في النظام الاقتصادي العالمي هي في الطريقة التي تُفسّر وتُطبّق بها مبادئ «الحرية الاقتصادية». فما يُقدَّم للدول النامية على أنه شرط أساسي للاندماج في الأسواق، تتحوّل مبادئه إلى استثناءات مرنة عندما يتعلّق الأمر بالقوى الكبرى. إذ تُطالَب الدول ذات الاقتصادات الناشئة بإلغاء القيود الجمركية وفتح أسواقها بلا شروط، بينما تواصل الولايات المتحدة دعمها السخي للقطاع الزراعي في الداخل الأمريكي، وتفرض أوروبا حواجز صحية وبيئية تخدم سياساتها الحمائية.

وقد تجاوزت الأسواق المفتوحة فكرة أنها ساحة للتبادل التجاري الحُر بين الدول دون قيود أو تدخُّل سياسي، لتُصبح أداة وسلاح سياسي تُستخدم للتحكم في حركة البضائع وسلاسل الإمداد، وفي أنظمة الدفع وآليات التسوية المالية، وفي معايير الامتثال التي تُقرّر- بمعزل عن أي مسار قانوني أو شرعية دولية - من يحق له الدخول إلى السوق، ومن يُقصى منها بصمت.

ومن هنا، فإن السيادة الاقتصادية هي في الأساس مسألة بقاء. فالدولة التي لا تملك قدرة تفاوض حقيقية في السوق العالمية، تفقد عمليًا جزءًا من استقلال قرارها الداخلي. فحين تُجبر دولة ما على تعديل نظام دعمها الغذائي، أو إعادة تسعير مواردها الاستراتيجية، أو تحرير عُملتها بما يخالف مصالحها المحلية، فإننا لا نكون أمام صفقة تجارية، بل أمام حالة تقليص للسيادة الوطنية.

ما يزيد من تعقيد هذا التحدي هو أن أدوات النفوذ الاقتصادي أصبحت أكثر خفاءً، وإن لم تقل فاعلية. فعندما تتمكن شركة تكنولوجية عابرة للحدود من التأثير في الاقتصاد المحلي بدرجة

تتجاوز سلطة المصرف المركزي، فإن مفهوم السيادة المالية يفقد استقراره المفهومي. وحين تُخزَّن البيانات الوطنية في خوادم خارجية وتُخضع لمعالجات لا تخضع للرقابة القانونية المحلية، تنتقل سلطة التحكم الاقتصادي من المؤسسات السيادية التقليدية إلى بنى رقمية لامركزية تتجاوز نطاق الدولة.

من الملاحظ اختلاف الطريقة التي تتعامل بها الدول مع هذه التغييرات في موازين القوة الاقتصادية بشكل واضح. فالصين، على سبيل المثال، بنت نموذجًا اقتصاديًا خاصًا بها، يجمع بين حرية الأسواق وبين الرقابة الحكومية الدقيقة على التكنولوجيا وحركة الأموال. أي أن الشركات الصينية تعمل بحرية نسبيًا، ولكن ضمن قواعد صارمة تضعها الحكومة داخليًا ولا تُفرض من الخارج، بهدف حماية المصالح الوطنية. أما في الغرب، فقد لجأت الدول إلى أسلوب جديد يُعرف بـ«الحماية الذكية»، حيث تحاول إبقاء الأسواق مفتوحة قدر الإمكان، ولكن مع وضع حدود معينة لحماية أمنها الاقتصادي والتكنولوجي، دون أن تعود إلى سياسات إغلاق الأسواق بشكل كامل كما كانت تفعل في الماضي.

المفارقة الواضحة في الوضع الحالي هي أن الدعوة إلى تدخّل الدولة في تنظيم الأسواق لم تعد تُعتبر تمسّكًا بأفكار قديمة أو متشددة، بل أصبحت تُفهم باعتبارها دعوة واقعية وضرورية. فالأزمات الأخيرة مثل جائحة كورونا، وأزمة الطاقة بعد الحرب في أوكرانيا، أظهرت بأن الأسواق المفتوحة بمفردها غير قادرة على حماية المجتمع عند وقوع الأزمات الكبرى. فهذه الأسواق لم تنجح في تأمين الاحتياجات الطبية خلال الجائحة، ولم تستطع منع الارتفاع الكبير في أسعار الغذاء، وعجزت عن المحافظة على

استقرار سلاسل الإمداد. لهذا أصبح الكثيرون يرون ضرورة عودة الدولة إلى القيام بدور فاعل في الاقتصاد، ولم يعد تدخلها مجرد خيار، بل ضرورة ملحة.

في هذا الإطار المفاهيمي، تتكشف ملامح جديدة لمفهوم السيادة الاقتصادية، لم تعد تُعرّف بوصفها نقيضًا للسوق، بل أساسًا ضروريا لشفافيته وعدالته. فالسوق المنفلت من الرقابة السيادية لا يعبّر عن حرية اقتصادية، بل يتحوّل إلى بيئة مهيأة لاختراق المصالح الوطنية وتكريس التبعية. من هنا تبرز الحاجة إلى إعادة صياغة العلاقة بين السيادة والسوق ببناء مؤسسات وطنية قادرة على مراقبة تدفّقات رؤوس الأموال، والتحكم في حركة البيانات العابرة للحدود، وصياغة سياسات صناعية تنبع من أولويات الداخل دون أن تخضع لإملاءات الخارج.

من الضروري أيضًا إعادة النظر في بنية الاتفاقات الاقتصادية الدولية، بما يضمن ألا تُعاد صياغة التبعية في قالب لغوي مزيّن بالمصطلحات التقنية الرنانة. فالمفاوضات التجارية، بصيغتها الراهنة، تميل بوضوح لصالح الأطراف التي تمتلك القدرة على تعطيل السوق إن لم تَخضع الشروط لمصالحها. وهذا الخلل لا تُعالجه التطمينات البروتوكولية، بل يُواجَه بتشكيل كتل تفاوضية منسّقة، تملك ما يكفي من التماسك السياسي والوزن الاقتصادي لفرض أجنداتها، أو على الأقل، لتقييد وإضعاف آليات الهيمنة التي تمُارَس باسم الانفتاح.

في ختام هذا الفصل، يتضح أن ما يشهده العالم اليوم ليس مجرد تنافسٍ على الأسواق أو وضع سياسات اقتصادية جديدة، ولا هو انقسام بين من يتمسكون بالسيادة الوطنية ومن يدافعون عن حرية التجارة، بل هو في العمق معركة حول من يملك القرار الأخير في تشكيل المستقبل الاقتصادي العالمي. إن ما أصبح واضحًا اليوم هو أن قوة الدول لم تعد تُقاس بحجم أسواقها أو قيمة ناتجها المحلي، وإنما بقدرتها على صياغة شروط التبادل والتأثير في النظام العالمي الجديد.

الدول التي ستقود المرحلة المقبلة هي تلك التي تستطيع أن توازن بين حرية الأسواق من ناحية، والحفاظ على أمنها الاقتصادي والاجتماعي من ناحية أخرى؛ تلك التي لا تكتفي بالتكيّف مع القواعد التي يفرضها الآخرون، بل تشارك بفعالية في صناعة هذه القواعد. في النهاية، العالم الجديد لن يُبنى من خلال توقيع اتفاقيات تجارية إضافية، بل من خلال قوة الدول على فرض رؤيتها الخاصة وإعادة تعريف موقعها على الخريطة الاقتصادية للعالم.

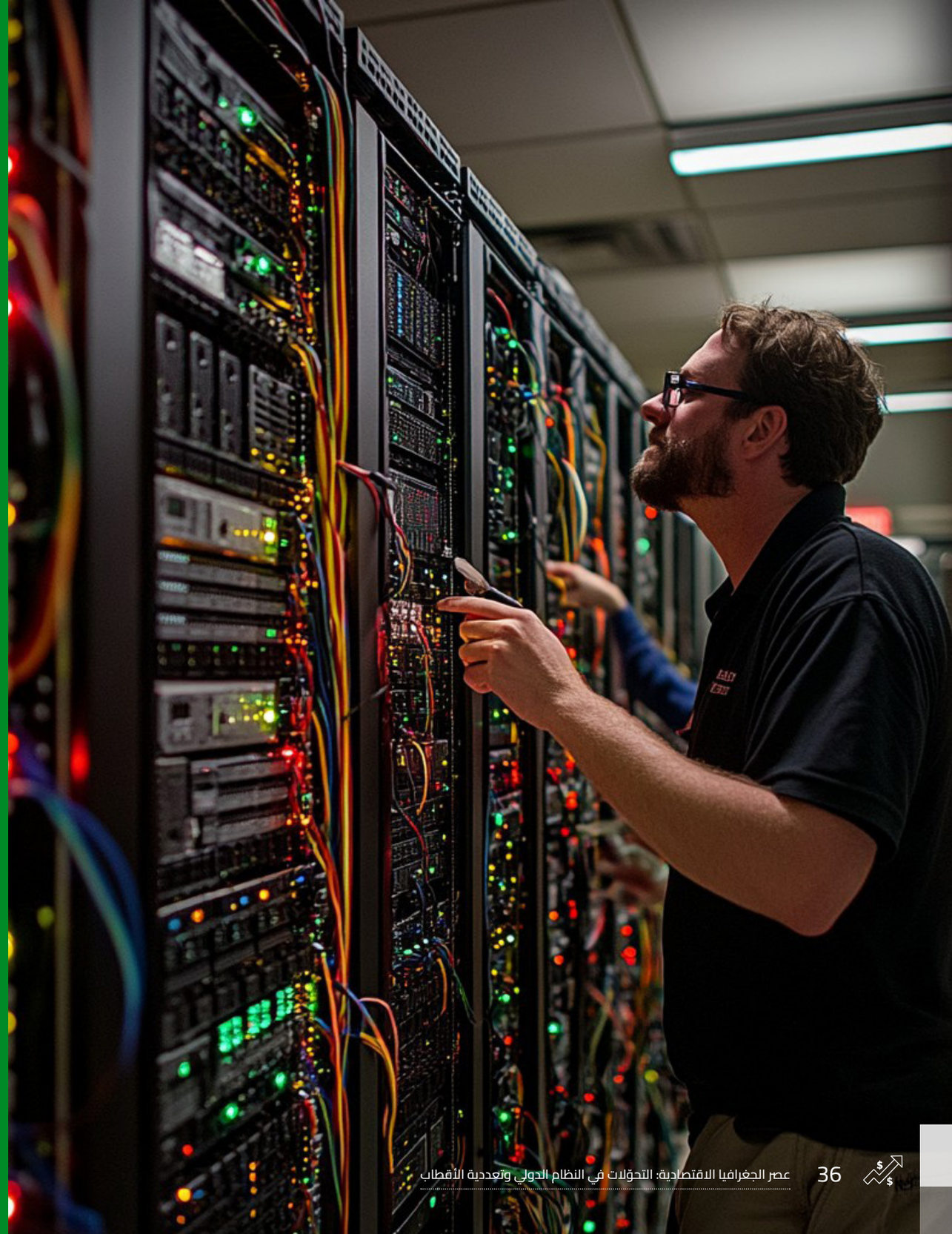

الفصل الرابع:

الاقتصاد السياسي لسلاسل التوريد والهيمنة التكنولوجية

الاقتصاد السياسي لسلاسل التوريد والهيمنة التكنولوجية

قد تبدو سلاسل التوريد العالمية، في ظاهرها، مجرد شبكة لتنظيم انتقال السلع والخدمات بين الدول. لكنها في الواقع تعكس موازين القوة في الاقتصاد العالمي. فهي لا تقتصر على تحديد من يُنتج ومن يستهلك، بل تتعدّى ذلك إلى رسم من يملك القرار ومن يخضع له. فبالسيطرة على مراحل الإنتاج والمعرفة التكنولوجية، تتحول هذه السلاسل إلى أداة تستخدمها الدول الكبرى لإعادة تشكيل مراكز النفوذ، وتوجيه مسار الاقتصاد العالمي بما يخدم مصالحها.

كشفت جائحة كوفيد-19، ثم الحرب في أوكرانيا، أن سلاسل التوريد العالمية لم تكن عادلة أو متوازنة كما رُوّج لها لسنوات. فقد تبيّن أنها صُممت بطريقة تُبقي الدول الصناعية الكبرى في موقع السيطرة، بينما تضع دول الجنوب العالمي في موقع التبعية لشروط تُفرض عليها. فعندما توقفت حركة الشحن، وأغلقت المصانع في الصين، وتباطأت الإمدادات من أوروبا، اتضح أن الاعتماد الكامل على هذه الشبكات دون سيطرة وطنية حقيقية يشكّل مخاطر وجودية. لم تكن المسألة مجرد نقص في المستلزمات الطبية أو المواد الغذائية، بل كانت إشارة واضحة إلى حدود ما يمكن أن تفعله الدولة عندما لا تملك القدرة الإنتاجية داخل أراضيها.

ما هو أخطر من تعطل الإمدادات في الأزمات، هو أن المعرفة التي تُدير تلك الإمدادات مرتكّزة اليوم في أيدي قلة من القوى الكبرى. فالقوة لم تَعُد مرتبطة فقط بمن يُنتج البضائع، بل

بمن يملك التقنيات التي تُشغّل خطوط الإنتاج، ويُحدد القواعد التي تعمل الأسواق على أساسها، ويتحكّم في قنوات التوزيع العالمية. فمن يحتكر هذه المعرفة لا يتحكم في التجارة ومساراتها فقط، بل يملك القدرة على التأثير في قرارات الدول، حتى وإن احتفظت بشكلها المؤسسي وسيادتها الرسمية. ولهذا، فإن الحديث عن سلاسل التوريد لا يمكن فصله عن منظومة الهيمنة التكنولوجية، لأنها أصبحت الوسيلة الرئيسية لإعادة توزيع النفوذ العالمي.

في هذا السياق، تحولت التكنولوجيا من كونها أداة للنمو إلى مجال للمنافسة السيادية. فالتنافس على إنتاج الرقائق الدقيقة، والسيطرة على شبكات الاتصالات، وتطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي، لم يعد يرتبط بالأسواق أو الربحية، بل بالتحكم في البنية التحتية التي يقوم عليها الاقتصاد، وتشغيل الأنظمة العسكرية والأمنية، والتحكم في تدفّق المعلومات، وتأمين بنية الدولة الحديثة. وهو ما يفسّر لماذا أصبحت الشركات، مثل TSMC التايوانية، أو شركات تصنيع الطاقة الخضراء الصينية، جزءًا من الحسابات الاستراتيجية في الأمن القومي الأميركي والأوروبي، لا بوصفها شركات تجارية، بل بوصفها الجديد كأدوات تحدّد موازين القوة في النظام العالمي المقبل.[3]

3- تُعدّ شركةTSMC التايوانية من أكبر وأهم شركات تصنيع أشباه الموصلات في العالم، حيث تنتج معظم الرقائق الإلكترونية المتقدمة المستخدمة في الهواتف الذكية، وأجهزة الكمبيوتر، والصناعات الدفاعية والتكنولوجية المتطورة. كذلك فإن الشركات الصينية التي تُنتج معدات الطاقة الخضراء مثل الألواح الشمسية، وتوربينات الرياح، والبطاريات، أصبحت هي الأخرى تحتل موقعًا قياديًا في الأسواق العالمية. لهذا السبب لم تعد هذه الشركات مجرد كيانات تجارية عادية بالنسبة للولايات المتحدة وأوروبا، لأنها أصبحت تتحكم في منتجات تكنولوجية حيوية لا يمكن للدول الغربية الاستغناء عنها. وبالتالي، فإن أي مشكلة في تأمين هذه المنتجات أو الوصول إليها يمكن أن يهدد أمن أميركا وأوروبا اقتصاديًا وتكنولوجيًا وحتى عسكريًا.

أمام هذا الواقع، تسارعت عمليات «إعادة توطين» الصناعات الحيوية. الولايات المتحدة بدأت بتشريع قانون الرقائق (CHIPS Act) لاستعادة جزء من إنتاجها الداخلي، لأسباب اقتصادية حمائية، ولتقليل اعتمادها على الصين. والاتحاد الأوروبي بدوره تبنّى ما يُعرف بـ«الاستقلالية الاستراتيجية»، كمفهوم يستهدف تقليص الاعتماد على الخارج في قطاعات رئيسية مثل الطاقة، والصحة، والتقنيات المتقدمة. فما كان يُنظر إليه في السابق على أنه خروج عن المبادئ الأوروبية التقليدية، أي ربط قضايا السوق بمفاهيم الأمن القومي، تحوّل اليوم إلى سياسة مُعتمدة، بل إلى ضرورة وجودية لحماية الاستقرار السياسي والاقتصادي في المستقبل.

في المقابل، تحرّكت الصين في اتجاهات مختلفة. فبدلاً من فك الارتباط، وسّعت نطاق سيطرتها على مفاصل الإنتاج العالمي بدمج بنيتها التحتية مع أسواق الجنوب. فأصبحت خطوط السكك الحديدية التي تربط غرب الصين بأوروبا، والاستثمارات في موانئ أفريقيا، واتفاقات تصدير التكنولوجيا إلى أمريكا اللاتينية، مداخل لبناء «جغرافيا بديلة» لسلاسل التوريد، تعكس رؤية جديدة للعالم، لا تمرّ عبر بوابة الغرب التقليدية.

وما يُعقّد هذه الاستراتيجية أكثر هو إدراك الصين بأن المنافسة العالمية المقبلة لن تُحسَم فقط عبر السيطرة على سلاسل الإنتاج وتوسيع البنية التحتية والتجارة الدولية، بل ستمتدّ إلى مجالات التكنولوجيا التي تحدّد قواعد اللعبة في المستقبل. ويشمل ذلك مجالات مثل الذكاء الاصطناعي، وأنظمة حماية البيانات الشخصية، وتقنيات الأمن الرقمي، التي أصبحت اليوم مفاتيح أساسية للسيطرة الاقتصادية والسياسية. فالصين تدرك

أن القوة الحقيقية تكمن في قدرة الدول الكبرى على فرض معاييرها الخاصة على العالم، وليس في مجرد تحقيق معدلات إنتاج مرتفعة أو الانتشار في الأسواق. ومن ينجح في تحديد هذه المعايير سيكون قادرًا على فرض شروطه، والتحكم بالاقتصاد العالمي بشكل أكبر وأعمق من أي وقت مضى.

بلغة اليوم، وفي ظل هذه الهيمنة على «بنية المعايير»، تصبح الدولة التي لا تشارك في صياغة المعايير عرضة لفقدان سيادتها الرقمية. فعدم قدرتها على التحكّم بالتقنيات التي تعتمدها يجعل منها مجرد مُصدّر لبيانات يتم جمعها وتحليلها خارج حدودها. هذه البيانات، بما تحتويه من تفاصيل دقيقة عن أنماط حياة المواطنين وسلوكياتهم ومعلوماتهم الشخصية الحساسة، تتحول إلى منتجات وخدمات تُعاد إلى الدولة على شكل سلع مدفوعة الثمن، أو أدوات للتأثير السياسي والثقافي والاجتماعي، بل وتتحوّل في بعض الأحيان إلى وسائل ضغط ناعمة تُوظَّف ضدّها في أوقات الأزمات.

لهذا، لم تعد السيادة في الاقتصاد العالمي تُقاس بحجم الناتج المحلي وحده، بل بموقع الدولة داخل سلاسل التوريد، وبما تملكه من قدرات تكنولوجية، وبمستوى مشاركتها في صياغة القواعد التي تحكم الاقتصاد الرقمي والتبادل العالمي. الدول التي لا تملك حضورًا في هذه المسارات، حتى وإن بدت منخرطة في التجارة الدولية، تظل مُستقبِلة للقرار لا مساهمة في إنتاجه.

وفي الوقت الذي تسعى فيه القوى الكبرى لتأمين مواقعها داخل هذه البُنى، تجد الدول الأقل تصنيعًا نفسها في موقع الدفاع أو على الهامش، ما لم تبادر إلى بناء قدراتها الذاتية بوضوح وتخطيط، ليس فقط عبر الاستثمار في التعليم والبنية التحتية، بل من خلال سياسات متعمدة لاحتلال مواقع إنتاجية داخل سلاسل القيمة العالمية.

يكمن التحدّي الحقيقي هنا في قدرة أي دولة على تأمين مكانة مؤثرة في نظام اقتصادي عالمي لا يعترف إلا بمن يملك أدوات التأثير والسيطرة. إذ لم يعد كافيًا استعادة النماذج الاقتصادية التقليدية أو الاعتماد على الافتراض القديم بحيادية السوق. بل بات من الضروري إدراك أن التكنولوجيا هي في المقام الأول أدوات لإنتاج النفوذ، والسيطرة، وفرض الإرادة. أي أن المجتمعات التي لن تمتلك القدرة على ابتكار تقنياتها أو وضع معاييرها الخاصة، ستكون حتمًا في وضع التبعية للقوى التي تنتجها.

الفصل الخامس:

الحمائية كمفهوم فلسفي لا مجـرد سياسـات تجـارية

الحمائية كمفهوم فلسفي لا مجرد سياسات تجارية

لطالما ارتبطت فكرة الحمائية، في الأدبيات الاقتصادية الغربية، بمفاهيم الجمود والتقوقع والانكفاء عن العالم. صُوّرت لعقود طويلة بوصفها نقيضًا للتقدم، وعدوًا للأسواق الحرة، وكأن الانفتاح الاقتصادي مسألة مُطلقة وغير قابلة للنقد أو التكيّف. غير أن التحولات الكبرى في النظام الدولي، وتعدد الأزمات التي أثرت على الاقتصادات الأكثر انفتاحًا على السوق العالمية، هو أن الثنائية التقليدية بين «الانفتاح والانغلاق» ليست سوى ثنائية مُضللة. فالقضية الحقيقية ليست فيما إذا كانت الدولة مُنفتحة أم لا، بل في طبيعة هذا الانفتاح عما إذا كان انفتاح تحت ضغط الامتثال الخارجي؟ أم أن الحمائية، في بعض الحالات، يمكن أن تكون تعبيرًا عن سيادة واستقلالية اقتصادية؟

لقد خرجت الحمائية من خانة الأفكار الاقتصادية المرفوضة نظريًا لتتحول إلى أداة سياسية مشروعة ومُعترف بها ضمن ترسانة أدوات السياسات الاقتصادية. لم يعد استخدامها مقتصراً على دول الجنوب أو الاقتصادات الناشئة، بل امتد إلى الدول الكبرى ذاتها التي كانت تقود حملات التحرر التجاري عالمياً.

خلال السنوات الأخيرة، شهد العالم عودة واضحة لدور الدولة في قيادة الاقتصاد من خلال عدة سياسات وقوانين جديدة، أبرزها قانون الرقائق والتكنولوجيا الأمريكي، الذي يهدف إلى تعزيز قدرات الولايات المتحدة في مجال تصنيع أشباه الموصلات وتكنولوجيا المعلومات، وتقليل اعتمادها على سلاسل التوريد الخارجية، خاصةً من آسيا والصين، من خلال تقديم دعم مالي كبير للشركات التي تؤسس مصانع محلية للرقائق الإلكترونية المتقدمة.

في المقابل، أطلقت فرنسا استراتيجية السيادة الصناعية، التي تهدف إلى حماية الصناعات الوطنية الرئيسية مثل السيارات والطيران والطاقة، ودعمها عبر التمويل الحكومي والاستثمارات، وتقليل الاعتماد على التكنولوجيا الأجنبية وتعزيز قدرات التصنيع المحلية.

أما في ألمانيا، فقد تم إنشاء صندوق الاستجابة الاستراتيجية، وهو آلية تمويلية كبيرة تهدف لمواجهة الأزمات الاقتصادية العالمية، ولدعم القطاعات الصناعية الأساسية في البلاد، خاصةً الطاقة والصناعات التحويلية والتكنولوجيا، وضمان قدرة ألمانيا على حماية مصالحها الاقتصادية والسياسية في مواجهة التحديات الدولية. تعكس هذه السياسات، بشكل واضح، تحولاً جذريًا في الفكر الاقتصادي، حيث لم تعد الدولة تكتفي بدور المراقب للسوق، بل أصبحت مجددًا لاعبًا رئيسيًا يوجّه الاقتصاد ويضمن أمنه وسيادته.

في منهجيات اليوم، لم تعد مفردات مثل «الدعم الحكومي»، و«التحفيز الاقتصادي»، و «الإعفاءات الضريبية»، و «التمويل المشروط» يُنظر إليها باعتبارها تدخلاً غير مشروع في آليات السوق، بل صارت تعبيراً عن وعي استراتيجي جديد، بأن الحماية، في زمن الاضطرابات الجيوسياسية والاقتصادية، ليست انحرافاً عن المنطق الاقتصادي، بل هي ضرورة استراتيجية للصمود في بيئة عالمية مضطربة تتسم بعدم اليقين.

في هذا السياق، لا تُفهم الحمائية باعتبارها مجرد رد فعل اقتصادي لحماية الأسواق من المنافسة الخارجية، بل كتعبير عن فلسفة

سيادية، ترى أن للدولة دورًا استراتيجيًا في توجيه الاقتصاد بما يتناسب مع المصالح الوطنية والاجتماعية، لا فقط مع متطلبات السوق العالمية.

لطالما استُخدمت فكرة «الكفاءة الاقتصادية» كحجّة ضد السياسات الحمائية، واعتُبرت معيارًا مطلقًا للتقدم.[4] لكن التجربة أثبتت أن الكفاءة الاقتصادية وحدها لا تضمن دائمًا الصالح العام. فقد تكون المصانع في دولة ما أكثر كفاءة وتنتج بتكاليف أقل من نظيرتها في دولة أخرى، لكن الاعتماد الكامل على تلك المصانع في توفير السلع الأساسية يجعل الاقتصاد المحلي هشًا ومعرّضًا للانهيار عند أول أزمة عالمية أو توتر جيوسياسي.

وهنا يظهر الفرق بين الكفاءة الاقتصادية والاستدامة الاستراتيجية؛ الأولى قد تحقق وفورات قصيرة الأمد، بينما الثانية تضمن القدرة على التكيّف والصمود في وجه الأزمات الطويلة والمفاجئة.

إن ما يُعيد الاعتبار للحمائية اليوم ليس النزعة القومية الاقتصادية، كما يُروّج لها البعض، بل هو الفشل الذريع للسوق في ضمان الأمن الأساسي للدول والمجتمعات، سواءً في مجال الغذاء أو الطاقة أو التكنولوجيا.

4- الكفاءة الاقتصادية هي مفهوم اقتصادي يُشير إلى قدرة المجتمع أو النظام الاقتصادي على استخدام موارده المتاحة بطريقة تحقق أكبر قدر ممكن من الإنتاج أو الخدمات بأقل قدر ممكن من الموارد أو التكاليف. وتقوم فكرة الكفاءة الاقتصادية بشكل أساسي على مبدأ الاستفادة القصوى من الموارد، بحيث لا يمكن إعادة تخصيص هذه الموارد بطريقة أفضل تؤدي لزيادة الإنتاج دون زيادة في التكاليف. تاريخيًا، استُخدمت الكفاءة الاقتصادية كمعيار أساسي لتقييم السياسات الاقتصادية، وبخاصة ضد السياسات الحمائية التي تحمي الصناعة المحلية عبر فرض قيود جمركية على المنتجات الأجنبية. حيث يرى مؤيدو السوق الحرة أن الحمائية تؤدي إلى انخفاض الكفاءة لأنها تمنع المنافسة وتُبقي على صناعات أقل قدرة على الإنتاج والتطوير. وهكذا أصبحت الكفاءة الاقتصادية تعني ضمنيًا تحقيق أقصى استفادة من الموارد عبر السماح بالمنافسة الحرة وعدم التدخل الحكومي في السوق، باعتبار ذلك الطريق الأفضل للتقدم والنمو الاقتصادي.

لقد انهار الاعتقاد الذي استمر لعقود بأن «السوق يُصلح نفسه»، وأن ترك الأمور لآلياته الكفء كفيل بتحقيق الاستقرار والرفاهية المأمولة. الواقع أثبت عكس ذلك، فالسوق لا يصلح ذاته تلقائيًا، بل يُقصي من لا يملك الوسائل اللازمة للتنافس داخله، ويتركه بلا حماية ولا بدائل.

ولذلك، فإن العودة إلى الحمائية ليست بمجرد رد فعل انفعالي أمام الأزمات الحالية، بل هي محاولة لتصحيح مسار فكري ومفاهيمي ساد لسنوات على الخطاب الاقتصادي العالمي، والذي ربط بين الانفتاح الكامل للأسواق والاعتبارات الأخلاقية. تجاهل هذا الاعتقاد حقيقة أن الاقتصاد يرتبط ارتباطًا مباشرًا بالسياسة وبالمصالح الاستراتيجية للدول. فالاقتصاد ليس بنظام يعمل وفق قواعد فنية أو معادلات رياضية، بل هو مجال تتنافس فيه الدول على القوة والنفوذ، وتستخدمه كأداة لتحقيق أهدافها ومصالحها الوطنية.

الحمائية في صيغتها الحديثة لا تعني الانعزال أو إقامة حواجز جمركية عشوائية، ولا هي عودة إلى سياسات الحماية القائمة على الإقصاء والغلق. بل هي مسعى استراتيجي لبناء مناعة اقتصادية وطنية قادرة على مواجهة الاعتماد المفرط على الخارج، خاصةً في المجالات الحيوية.

ليست الحمائية الجديدة انقطاعًا عن العالم، بل إعادة تنظيم العلاقة معه على نحو يحقق توازنًا أكثر عدالة واستقلالية. هي لا ترفض المنافسة، بل تسعى إلى ضمان أن تكون المنافسة شريفة، وأن لا تُستخدم أدوات السوق العالمية لإضعاف القرار الوطني أو إفقاد المجتمع حقه في تحديد اختياراته الاقتصادية.

لا يتعلق الأمر هنا فقط بإقرار دعم حكومي أو فرض تعريفات جمركية، بل بتحول أعمق يتمثل في إعادة تعريف دور الدولة في الاقتصاد، ليس باعتبارها مجرد منظم شكلي للعبة، بل كفاعل استراتيجي يتحمل مسؤولية بناء مستقبل اقتصادي مستدام، يخدم المصلحة العامة ويحمي السيادة الوطنية.

في جوهرها، تطرح الحمائية سؤالاً فلسفيًا يتجاوز الإطار الاقتصادي إلى جوهر المشروعية السياسية والاجتماعية وهو: ماذا نريد حمايته؟

هل هي الوظائف فقط؟ أم السيادة الوطنية؟ هل نسعى لحماية البنية الصناعية القائمة، أم شروط العدالة الاجتماعية والأسس الاقتصادية للمجتمع؟ وهل الهدف هو تعزيز القدرة التنافسية أم ضمان البقاء الاستراتيجي للدولة في عالم متغير؟

الإجابة على هذه الأسئلة تتطلب مراجعة جذرية للفهم السائد للعلاقة بين الدولة والمجتمع والاقتصاد. لم تعد الكفاءة الاقتصادية وحدها كافية لقياس نجاح السياسات. فالنجاح الحقيقي يقاس أيضًا بقدرة الدولة على المحافظة على أدوات القرار الوطني - السياسية منها والصناعية والمالية - ومنع تحوّلها إلى سلعة قابلة للشراء أو التبعية.

ما يلفت النظر اليوم هو أن الخطاب الحمائي لم يعد حكرًا على الدول النامية أو الاقتصادات الناشئة، بل دخل قلب الديمقراطيات المتقدمة ذاتها.

ففي الولايات المتحدة، برز تيار سياسي جديد داخل الجناح المحافظ، يتحدث بصوت مرتفع عن «الحمائية الوطنية» باعتبارها وسيلة لاستعادة زخم الطبقة الوسطى وإعادة بناء اقتصاد يخدم المجتمع قبل أن يخدم الشركات متعددة الجنسيات.

وفي أوروبا، تتصاعد الدعوات لوضع حدود واضحة للاستثمارات الأجنبية في القطاعات الحيوية، بعد أن باتت مراكز القرار الصناعية عرضة للاستحواذ من قبل جهات خارجية لا تخضع لنفس الضوابط القانونية أو الأخلاقية.

بهذا المعنى، لم تعد الحمائية مجرد سياسة اقتصادية محدودة الأفق، بل تحولت إلى تعبير عن أزمة ثقة عميقة في النموذج العالمي الذي قاد العالم طوال العقود الماضية. نموذج كان يقوم على افتراضين أساسيين وهو أن السوق قادر على تنظيم نفسه من دون تدخل خارجي، وأن الانفتاح الكامل على الاقتصاد العالمي هو ضمانة التقدم والازدهار.

لكن الواقع أثبت عكس ذلك. فالتقدم الذي لا يستند إلى حماية داخلية كافية يبقى هشًّا، والانفتاح الذي لا يخضع لضوابط استراتيجية يتحول إلى ثغرة أمنية واقتصادية، تهدد الأمن القومي للدول.

هذا التحوّل في الرؤية لا يعكس فقط تغيرًا في المناخ السياسي أو تصاعدًا للخطابات القومية، بل هو دليل على انهيار تدريجي لشرعية المؤسسات الاقتصادية الدولية التي كانت تُعتبر الضامن الأساسي للاستقرار والقواعد المشتركة.

لم تعد منظمة التجارة العالمية قادرة على فرض سلطتها الأخلاقية أو القانونية كما في الماضي، ولم تعد الاتفاقيات التجارية تُنظر إليها باعتبارها حقائق نهائية أو مسلمات مُقدسة، بل أصبحت موضوع مُراجعة، وتفاوض، وأحيانًا حتى أدوات هيمنة غير متوازنة.

وهنا تتضح الحقيقة الكبرى وهي أن العودة إلى الحمائية ليست بمجرد خيارات سياسية، بل هي جزء من لحظة تاريخية عالمية، تبحث ليس فقط عن نظام تجاري جديد، بل عن منظومة قيم مختلفة، تعيد تعريف العلاقة بين الدولة والسوق، وبين الكفاءة والاستقلالية، وبين الانفتاح والسيادة.

في السياق العربي، فإن إعادة الاعتبار للحمائية يجب أن تُفهم ضمن إطار البناء لا التقييد. إذ لا يمكن تأسيس قاعدة إنتاجية دون حماية مرحلية ذكية، ولا يمكن رفع قيمة العمل المحلي دون تنظيم واردات تُضعف السوق وتهدد الصناعات المحلية، ولا يمكن بناء توازن في الحسابات الخارجية دون سياسة نقدية وتجارية منسقة. ومن الخطأ القاتل أن يُنظر إلى أي محاولة للدفاع عن الإنتاج الوطني بوصفها مغامرة غير محسوبة، أو كلفة لا تُحتمل.

الحمائية المعاصرة تعني أن تتحكم الدولة بنفسها في قرارها الاقتصادي؛ متى تفتح أسواقها، وكيف تفتحها، وما هي المعايير التي تضمن مصالحها الوطنية. إنها في نهاية المطاف تعبير عن حق الدولة في أن تصوغ مستقبلها الاقتصادي بناء على أولوياتها لا على ضغوط الخارج، وهي كذلك إعلان صريح بأن من لا يحمي شروط نموه، سيضطر لاحقًا إلى حماية شروط بقائه.

الفصل السادس:

المؤسسات الدولية في زمن الانقسام

المؤسسات الدولية في زمن الانقسام

حين تأسست المؤسسات المالية الدولية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، بدا أن العالم قد قرر أن يبني نظامًا جديدًا يقوم على الحكمة لا القوة، وعلى التعاون لا المنافسة المدمرة. كان الهدف واضحًا وهو وضع أسس جديدة للعلاقات الاقتصادية بين الدول، تقوم على التوازن والشفافية، بعيدًا عن منطق الهيمنة العسكرية أو الاستغلال غير المتوازن.

في ذلك الوقت، تم التوصل إلى اتفاق دولي عُرف باسم «نظام ما بعد بريتون وودز» جمع القوى الكبرى عام 1944 لوضع خارطة طريق للنظام المالي والاقتصادي العالمي الجديد.[5] هذا الاتفاق حمل وعدًا ضمنيًّا يتمثل في أن السياسات الاقتصادية يمكن أن تكون مجالاً للتعاون الدولي وليس مصدرًا للصراع، وأن الاقتصاد ليس فقط أداة لتحقيق الربحية، بل وسيلة لبناء استقرار عالمي يخدم الجميع.

تجسد هذا الوعد في مؤسسات كبرى مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ثم منظمة التجارة العالمية لاحقًا، التي أُنشئت لتكون ضامنة للقواعد المشتركة، ومُنظِّمة للمنافسة بين الدول، ووسيطًا عادلاً بين المصالح المتباينة.

5- نظام «بريتون وودز» هو اتفاق دولي أُبرم في يوليو عام 1944 بمدينة بريتون وودز في ولاية نيوهامشير بالولايات المتحدة الأمريكية، بهدف تأسيس نظام مالي واقتصادي عالمي جديد يحقق الاستقرار بعد الحرب العالمية الثانية. شارك في هذا الاتفاق ممثلون عن الدول الكبرى المنتصرة، واتفقوا خلاله على ربط العملات العالمية بالدولار الأمريكي، على أن يكون الدولار نفسه مرتبطًا بالذهب. كما تم الاتفاق على تأسيس مؤسسات مالية دولية لضمان استقرار النظام الاقتصادي، أبرزها صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي، بهدف تقديم الدعم المالي، وتوفير التمويل لإعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية. استمر نظام بريتون وودز بنجاح نسبي لسنوات طويلة حتى عام 1971 عندما أعلنت الولايات المتحدة إلغاء ربط الدولار بالذهب، لتبدأ مرحلة جديدة عُرفت لاحقًا بنظام «ما بعد بريتون وودز»، وهو النظام النقدي العالمي الحالي، الذي يعتمد على تعويم العملات وتحديد قيمتها وفق العرض والطلب في الأسواق العالمية.

لكن بعد أكثر من سبعين عامًا، يتبيّن أن هذه المؤسسات لم تخرج عن المدار الذي وُلدت فيه، بل بقيت، على الرغم من خطابها العالمي، متماهية في بنيتها وتمويلها وآليات قرارها مع مركزية سياسية واقتصادية واحدة. إنها لم تفقد شرعيتها فقط في أعين الدول النامية والناشئة، بل فقدت أيضًا قدرتها على التجديد الذاتي في مواجهة انقسام عالمي يتسارع على أكثر من جبهة.

زمن الانقسام هذا لا يُقاس فقط بالخطابات السياسية الحادة والمحتدمة أو التحالفات العسكرية المستجدة، بل يظهر بوضوح في تراجع الثقة في قدرة هذه المؤسسات على تمثيل الجميع، أو حتى على لعب دور الحكم النزيه. فعلى مدى العقود الثلاثة الأخيرة، أصبحت برامج «الإصلاح» التي تقترحها المؤسسات المالية الدولية أشبه بأدوات مقنّعة لإعادة تشكيل الداخل وفق مصالح الخارج. تمت إعادة تصميم السياسات النقدية، وأسواق العمل، وشروط الحماية الاجتماعية، ليس وفق احتياجات المجتمعات المحلية، بل وفق منهجيات عامة جاهزة، تُطبَّق على نحو آلي، دون اعتبار للسياقات الوطنية، وكأن الاقتصاد علم ثابت ولا مجال فيه للتكيّف والتفاعل.

وكان لهذا النهج منهجية واضحة، وهو التعامل مع الدول النامية باعتبارها أسواقًا تحتاج إلى تنظيم تقني، لا كمجتمعات لها حق تقرير شكل مستقبلها بنفسها. وظهرت النتائج سريعًا، تمثلت في نمو اقتصادي غير متوازن زاد من حدة التفاوتات الاجتماعية، والاستقرار السياسي الهش، وانفتاح اقتصادي أفقدها القدرة على توجيه سياساتها الوطنية بشكل مستقل، بل حولها إلى رهينة تُقاد من خارج الحدود.

لم تكن المشكلة في تدخل المؤسسات الدولية، بل في عجزها البنيوي عن الاعتراف بأن الاقتصاد ليس منظومة حسابية بل منظومة سياسية ثقافية. ففي هذه المؤسسات، تظل الدول التي تمتلك وزنًا ماليًّا أكبر هي التي ترسم السياسات وتضع الشروط، وتقرر من يستحق الدعم ومن عليه أن يخضع للتقييد.

لقد وُعدت شعوبٌ كثيرة بالأمن الاقتصادي، والاستقرار الاجتماعي، شريطة الالتزام بما سُمي بـ«برامج الإصلاح». لكن ما حصلت عليه في المقابل، وفي كثير من الحالات، كان عكس ذلك تمامًا؛ فازدادت الهشاشة الاجتماعية، وتآكلت الصناعات الوطنية، وارتفع الدين الخارجي إلى مستويات غير قابلة للسداد، وتراجعت ثقة المجتمع في الدولة نفسها، التي بدت عاجزة عن حمايتهم.

المفارقة الكبرى أن الدول التي كانت تُقدّم نفسها كحارسٍ أمين للقواعد الدولية، كانت أول من خرقها بمجرد أن اهتزت مصالحها الوطنية.

ففي أعقاب الأزمة المالية عام 2008، لم تتردد الولايات المتحدة وأوروبا في اللجوء إلى السياسات الحمائية، وتقديم الدعمٍ المالي السخي لقطاعاتها المصرفية، والتيسيرات النقدية الضخمة، دون أن تعبأ بالمعايير التي كانت تفرضها على غيرها، أو حتى أن تخضع هذه الإجراءات لموافقة المؤسسات الدولية.

وطوال جائحة كوفيد-19، لم تنتظر الدول المتقدمة موافقة صندوق النقد الدولي أو إرشادات منظمة الصحة العالمية، بل تحركت بسرعة لتأمين لقاحاتها وحماية اقتصاداتها، حتى ولو كان ذلك على حساب دول أخرى أقل قدرةً على المنافسة.

وكان موقفها أكثر وضوحًا حين اندلعت الحرب في أوكرانيا، حيث استخدمت الولايات المتحدة وأوروبا البنية التحتية المالية العالمية كسلاح استراتيجي، عبر تجميد الأصول، وعزل البنوك، واستغلال شبكات الدفع الدولية لعزل خصومها اقتصاديًّا.

إذن، لم يكن الحياد الذي تبجّلت به المؤسسات الدولية سوى غطاءً، خلفه تبيّن أن النظام المالي العالمي ليس نظام قواعد عادلة، بل نظام نفوذ مُتدرج، يخضع فيه القانون دائمًا لمن يملك القوة.

بدأت تظهر في السنوات الأخيرة محاولات جدية من بعض الدول لإيجاد مؤسسات تمويلية بديلة للمؤسسات التقليدية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والتي كانت عادة تفرض شروطًا اقتصادية وسياسية محددة مقابل تمويلها. ومن أبرز هذه المحاولات ظهور «بنك التنمية الجديد» التابع لمجموعة دول «بريكس» «البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا»، حيث يُقدم البنك تمويلات للدول دون أن يشترط عليها تطبيق سياسات اقتصادية معينة أو اتباع توجهات سياسية أو فكرية محددة، وهو ما يميزه عن المؤسسات الدولية التقليدية.

في الوقت نفسه، تزايدت الدعوات المطالبة بإصلاح جذري لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وإعادة هيكلتهما بما يتماشى مع التغيرات التي شهدها الاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة. فمع صعود اقتصادات كبرى مثل الصين والهند وعدة دول نامية أخرى، أصبح من غير الممكن استمرار هذه المؤسسات بشكلها الحالي، الذي يعكس موازين القوى القديمة، دون أن تفقد مصداقيتها وشرعيتها بشكل كامل.

ما يجعل هذه اللحظة حرجة حقًّا هو أن المؤسسات الدولية لم تعد فقط غير فاعلة في تنسيق السياسات الاقتصادية العالمية، بل أصبحت عاجزة حتى عن احتواء الصراعات أو تهدئتها. هي بالفعل لم تعد قادرة على الوساطة لأنها فقدت الثقة التي كانت تحيط بها، ولا على فرض معاييرها لأن هذه المعايير لم تعد تلقى القبول. وبالمثل، باتت أدواتها الكلاسيكية - من القروض المشروطة إلى برامج الهيكلة الاقتصادية - محل رفض متزايد، سواء بصمتٍ دبلوماسي أو بصوتٍ مرتفع، في عدد متزايد من الدول.

كل ما سبق يُشير إلى تحولات عميقة وإن بدت هادئة في الطريقة التي أصبحت الدول ترى بها دورها في النظام الاقتصادي العالمي. إننا اليوم أمام نهاية عصر كان يفرض على الدول أن تقبل ما يُعرض عليها بشكل تلقائي ومن دون نقاش. لم تعد الدول تنتظر التعليمات أو التوجيهات الخارجية كما كانت في السابق، بل أصبحت شريكًا يُفاوض ويطرح شروطه الخاصة. لقد انتهى زمن دخول الدول إلى برامج التمويل الدولي بوصفها مجرد متلقٍ للمساعدات أو القروض، وأصبحت اليوم تدخل هذه البرامج وهي واعية تمامًا بأن لها حقوقًا يجب احترامها ومصالح يجب أن تُؤخذ بعين الاعتبار، ولديها سؤال واضح ومحدد وهو الثمن الذي ستدفعه إذا قبلت بهذه البرامج والفائدة التي ستتحصل عليها في المقابل.

عامةً، لم تعد السياسات الاقتصادية تُطبَّق بلا مساءلة، بل تُقارن بنماذج بديلة تتسع رقعتها وتتعزز مصداقيتها. فالتجربة الصينية في بناء مؤسسات تنموية قوية، أو التجارب الأفريقية في تطوير

آليات للتكامل الإقليمي، تفتح أمام العالم نوافذ جديدة للتفكير، وتُظهر أن هناك طُرقًا أخرى نحو النمو والتنمية، خارج الإطار الغربي السائد.

لم يعد السؤال الأساسي اليوم مُتعلقًا بمصير المؤسسات الدولية من حيث استمرارها أو نهايتها، بل أصبح متمحورًا حول مدى قدرتها على التكيف مع الواقع العالمي الجديد. إن التحدي الحقيقي يكمن في إعادة تصميم هذه المؤسسات بشكل يجعلها بعيدة عن سيطرة قطب أو مركز واحد للقوة، وقادرة على العمل كمنصات حقيقية للتعاون المتعدد الأطراف، معترفة بتنوع الأفكار والطرق المتاحة لتحقيق التنمية والاستقرار، ومُتقبلةً لمختلف الرؤى التي تطرحها الدول في النظام العالمي الجديد.

إن التحدي الذي يواجه المؤسسات الدولية اليوم يتجاوز مُجرد تحرير آليات اتخاذ القرار من الهيمنة التاريخية لبعض القوى التقليدية، إلى إعادة بناء موازين التصويت والتمثيل لتعكس الواقع الاقتصادي والسكاني الجديد بشكل عادل ومتوازن. كما أن القضية الأهم تكمن في تغيير الدور الذي تؤديه هذه المؤسسات، وتحويلها من مجرد أدوات تفرض سياسات معينة على الدول، إلى ساحات مفتوحة للحوار والتفاوض الحقيقي بين المصالح المتعارضة، وأرضية فعالة للتوافق والتعاون الدولي. هذه المسائل لا تدخل في نطاق الجدل الأكاديمي أو النقاش النظري، بل هي قضايا استراتيجية محورية تحدد شكل النظام العالمي المستقبلي وطريقة عمله.

في خلاصة هذا الفصل، تتضح حقيقة أن مستقبل المؤسسات الدولية لن يتوقف على قوتها المالية أو حجم نفوذها التاريخي، بل على قدرتها على التجدد وإعادة بناء المصداقية لدى جميع الأطراف. الثقة، اليوم، ليست نتاجًا للهيمنة الاقتصادية، بل تُبنى عبر الاعتراف الواقعي بتعدد الأقطاب، وقبول تنوع المصالح، والتفاوض على معايير أكثر عدالة وشمولية. إن المؤسسات التي ستنجح في المستقبل هي تلك التي تدرك جيدًا أن قواعد الماضي لم تعد تصلح لواقع اليوم، وأن تجاهل التغيّرات الحاصلة في موازين القوة العالمية لن يؤدي إلى انهيار سريع، بل إلى تراجع بطيء وثابت في قدرتها على التأثير والقيادة. المستقبل سيكون لمن يستطيع التكيف مع حقائق العالم الجديد، وليس لمن يراهن على استمرارية النموذج القديم.

الفصل السابع:

الصين، الهند، والجنوب العالمي وصـــناعة النـظـــام البـــديل

الصين، الهند، والجنوب العالمي وصناعة النظام البديل

في اللحظات التاريخية الكبرى، حين تحدث التحولات الجيوستراتيجية، لا تقتصر التغيرات على إعادة ترتيب خارطة القوى الدولية، بل تمتد إلى نقل مركز الثقل الذي يدور حوله النظام العالمي. ما يحدث ليس مجرد تعديل في موازين القوى، بل تغيّر جذري في الأسس التي استند إليها العالم في بناء توازنه السابق، وإعادة تعريف للمبادئ التي تحدّد من يملك القوة، ومن يصنع القرار، ومن يحدّد مسار المستقبل.

من يُراقب المشهد الدولي الراهن، سيلاحظ حتمًا التغير في مسار التحولات السياسية والاقتصادية والفكرية. لم تعد مصادر القوة والتأثير حكرًا على الغرب، بل بدأت تتشكل بوضوح مراكز قوة جديدة، في مناطق كانت تُعتبر سابقًا هامشية أو تابعة، وتُوصف بأنها «دول نامية» أو «ناشئة». هذه المناطق باتت تُعرف اليوم باسم «الجنوب العالمي»،[6] الذي لم يعد مجرد توصيف جغرافي أو تاريخي، بل فضاء جديد يتحرك من موقع المتلقي إلى موقع الفاعل. وهذا الانتقال لا يحدث بالمواجهة المباشرة

6- تُشير عبارة «دول الجنوب العالمي» إلى مجموعة واسعة من الدول التي كانت تُوصف في السابق بأنها «دول العالم الثالث» أو «الدول النامية». وتشمل هذه الدول بشكل رئيسي مناطق أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. ورغم أن هذا المصطلح قد يوحي بارتباط جغرافي محدد (أي الدول الواقعة في نصف الكرة الأرضية الجنوبي)، فإنه في الواقع يشير إلى أوضاع سياسية واقتصادية واجتماعية أكثر مما يشير إلى موقع جغرافي بعينه. وتتميز دول الجنوب العالمي تاريخيًا بأنها كانت خاضعة للاستعمار أو تابعة اقتصاديًا للدول الغربية المتقدمة، وتعاني من مشاكل تنموية مثل الفقر والبطالة وضعف البنى التحتية. لكن في العقود الأخيرة، بدأ هذا المصطلح يكتسب معنى جديدًا يُشير إلى دول باتت تتحرك من موقع التبعية إلى موقع الفعل والتأثير. وتُعيد دول الجنوب العالمي حاليًا تعريف نفسها كقوة مؤثرة، من خلال المشاركة في رسم السياسات العالمية، وإنشاء شبكات اقتصادية وتحالفات سياسية بديلة، تُعبّر من خلالها عن مصالحها وأولوياتها بعيدًا عن الهيمنة التقليدية للدول الغربية.

أو الصدام، وإنما من خلال إعادة تنظيم ذاتية، تعيد تعريف هذه الدول كمنتجة للأفكار والقرارات والقيم، بعيدًا عن المنظومة التقليدية التي اعتادت أن تفرض شروطها وتحتكر التأثير والقيادة.

في مقدمة هذا الحراك، تقف الصين والهند، لا بوصفهما مجرد اقتصادين كبيرين، بل كمشروعين متنافسين، وفي بعض الأحيان متقاربين، لصياغة بدائل هيكلية لمنطق السيطرة الاقتصادية الغربية. كلاهما لا ينطلق من الرغبة في «هدم» النظام القائم، بل من السعي لبنائه من جديد، بحيث لا يظل مركز القرار محصورًا في الغرف المغلقة، وبعيدًا عن الإطار الذي هيمن عليه الغرب لعقود. الفارق الجوهري هنا ليس في النموذج الاقتصادي، بل في الفلسفة السياسية التي تحكم التوسع، وفي الطريقة التي يُعاد بها تعريف العالم لا من موقع الدفاع، بل من موقع البناء.

الصين، بمبادرتها «الحزام والطريق»، أطلقت مشروعًا اقتصاديًا لإعادة رسم خريطة التجارة العالمية من منظور آسيوي. فهذا المشروع ليس مجرد استثمار في إنشاء الموانئ وشبكات النقل والسكك الحديدية، بل يربط هذه المشاريع برؤية مالية وتجارية متكاملة تتحدى النظام الحالي القائم على مركزية الدولار. تسعى الصين من خلال هذه المبادرة إلى بناء نظام مالي جديد يتيح استخدام عملات بديلة وآليات تسوية مالية مستقلة، وتشكيل شبكات من الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف تكون فيها بكين هي المنسق الرئيسي، وليس طرفًا تابعًا. وفي السياق ذاته، تُقدِّم الصين مشروع «العملة الرقمية» الخاصة بها، كعنصر استراتيجي آخر يهدف إلى إنشاء منظومة مالية حديثة قادرة على الحدّ من هيمنة الدولار والعملات الغربية الأخرى، وتعزيز النفوذ الاقتصادي الصيني عالميًا.

أما الهند، فقد سلكت طريقًا مختلفًا في تعزيز مكانتها العالمية، حيث لم تعتمد في توسع نفوذها على إنشاء المؤسسات الدولية أو المشروعات الكبرى العابرة للحدود، بل ركّزت بشكل أساسي على تقوية قدراتها الذاتية. اعتمدت نيودلهي على تعدادها السكاني الكبير، وخاصةً الفئة الشابة، بالإضافة إلى الاستثمار الكبير في اقتصاد المعرفة، وتطوير قدرات تكنولوجية وطنية قادرة على المنافسة دوليًا، في إطار توازن فعّال بين القطاعين العام والخاص. وعلى عكس أسلوب المواجهة المباشرة، فضلت الهند تبنّي مفهوم جديد لـ «الاستقلال الاستراتيجي»، يسمح لها بالحفاظ على علاقات متوازنة مع مختلف القوى العالمية دون الانحياز الكامل لأي طرف. يتضح ذلك في موقفها المتوازن من الحرب الروسية الأوكرانية، وفي طبيعة علاقاتها مع الغرب، وكذلك في دورها القيادي ضمن تحالفات الجنوب العالمية مثل مجموعة «بريكس» و«الرباعية الاقتصادية الآسيوية».

هذا الحراك الذي تقوده كل من الصين والهند، ومعه أبعاد استراتيجية واضحة، لم يبقِ محصورًا في حدود هذين البلدين، بل امتد ليحفز عددًا متزايدًا من دول الجنوب على إعادة قراءة موقعها داخل البنية الدولية.

اقتصادات مثل جنوب أفريقيا، وإندونيسيا، والبرازيل، وتركيا، ونيجيريا، وفيتنام، لم تعد تكتفي بمجرد الانتظار لاستقبال القرارات الصادرة من الخارج، بل بدأت تتحول تدريجيًّا إلى فاعلين اقتصاديين وسياسيين يشاركون في رسم السياسات الدولية. هذا التحول هو نتيجة مسار استراتيجي مدروس يرتكز على ثلاثة عوامل رئيسية؛ أولها استعادة الدولة لدورها المركزي في

اتخاذ القرارات الاقتصادية الوطنية بعيدًا عن شروط المؤسسات الدولية، وثانيها خلق تحالفات تجارية ومالية جديدة لا تقوم على علاقات التبعية، وأخيرًا تطوير بنية تحتية متقدمة في مجالات التكنولوجيا والاقتصاد الرقمي، بهدف تقليل الاعتماد على مراكز التمويل والتكنولوجيا الغربية التقليدية.

الجنوب العالمي لم يعد مجرد كتلة عددية، بل بدأ يتحوّل إلى «كتلة مفاهيمية»، تطرح تصورًا جديدًا للعالم، لا يتأسس على المنافسة المحضة، بل على حق الاختلاف في النموذج. فبدلاً من أن يُفرض نموذج واحد للتنمية، تُفتح الآن مسارات متعددة، تتفاوت من حيث السرعة والمضمون، لكنها تشترك جميعها في أمر جوهري وهو رفض التراتبية السياسية والاقتصادية المفروضة من الأعلى.

ما يجعل هذا التحول أكثر تأثيرًا هو أن الجنوب بات يُدرك أن له قوة تفاوضية حقيقية، إذا ما أعاد تعريف نفسه كفضاء مترابط. من السوق المشتركة في أفريقيا، إلى مشاريع الطاقة العابرة للحدود في آسيا، إلى التبادلات التكنولوجية اللاتينية، تتشكل شبكات «جنوبية» لا تقوم على المواجهة أو الخطابات التصعيدية، بل على التموضع الذكي، والاندماج المشروط، وتكامل المصالح من خارج القوالب الغربية.

لكن، لا يجب أن يُنظر إلى هذا المسار باعتباره مضمونًا أو خاليًا من التحديات. فهناك تناقضات حادة في مصالح هذه الدول، واختلافات في نماذج الحكم، وتفاوت في القدرات المؤسسية. كما أن الغرب لم يغادر المشهد، بل يُعيد صياغة أدواته، ويسعى

إلى استعادة نفوذه من خلال الاستثمار في حقول جديدة مثل التكنولوجيا الخضراء، والدبلوماسية الاقتصادية، وإعادة ترتيب سلاسل التوريد بطريقة تُعيد المركزية إلى داخل مجاله.

مع ذلك، فإن أبرز ما يميز لحظة الجنوب العالمي الراهنة أنها لا تسعى إلى تقليد الغرب أو مواجهته، بل إلى تجاوزه. هذه هي النبرة الجديدة لعالم لا يُدار بالتحالفات العسكرية، ولا يرتبط فقط بمن يملك القدرة على فرض القرارات في المنظمات الدولية، بل يُبنى من خلال السيطرة على القيمة الاقتصادية، والتحكم في رؤوس المال والمعرفة، وتوسيع الخيارات السياسية والاقتصادية خارج منطق التبعية والهيمنة.

لا تقدم الصين والهند، ومعهما حراك الجنوب العالمي، نموذجًا جاهزًا أو مشروعًا نهائيًّا لإدارة العالم، بل يطرحان سؤالاً جوهريًّا حول ما إذا كان يمكن للعالم أن يُدار من أكثر من مركز قوة واحد؟ وهل يمكن لنظام دولي حقيقي أن يقوم على تنوُّع القواعد والمنطلقات، بدلاً من فرض توحيدها قسرًا تحت مظلة واحدة؟

الإجابة هنا هي التي ستحدد ما إذا كنا أمام تبدّل مؤقت في موازين القوة، أم أمام ولادة حقيقية لنظام عالمي متعدد الأقطاب، يقوم على التوازن بين المراكز وليس على مبدأ السلطة والهيمنة الواحدة.

الفصل الثامن:

الغرب في لحظــة مراجعة وجوديــة

الغرب في لحظة مراجعة وجودية

لم يعد الغرب اليوم يتصرف من موقع الثقة التي ميّزت حقبته الأطول منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. فبينما كان لعقود المرجع النموذجي الأوحد الذي تُقاس على أساسه مستويات الحكم الرشيد، والنمو الاقتصادي، والانفتاح المؤسسي، بدأ يجد نفسه، في العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين، محاصرًا بأسئلة لا يستطيع الإجابة عنها بذات الحسم الذي امتلكه سابقًا، ولم تعد إجاباته قاطعة كما كانت، ولم تعد أسئلة العالم تنحني أمام نموذجه. أسئلة تتعلق بشرعية تموضعه في مركز النظام الدولي، وبدور نموذجه السياسي في زمن يعيد فيه العالم التفكير في مفهوم السيادة، وفي علاقة الدولة بالأسواق، وفي حدود الديمقراطية الليبرالية في عالم لا يُدار بالمثاليات، بل بالحسابات الاستراتيجية والاختلالات الهيكلية.

إن ما يعيشه الغرب ليس أزمة وقتية ناتجة عن تحولات اقتصادية أو سياسية، بل لحظة مراجعة وجودية تضعه وجهًا لوجه مع الحقائق التي طالما تجاهلها أو أجّل مواجهتها. فالتصدعات التي تُصيب بنيته الداخلية، من انتشار للتيارات السياسية المتطرفة التي تعتمد على إثارة العواطف والغضب الشعبي، وتراجع ثقة المواطنين في المؤسسات الرسمية، وشعور الناس بأن حكوماتهم لم تعد قادرة على تمثيل مصالحهم بفاعلية، كلها مؤشرات على وجود خلل في بنية النظام الغربي ذاته، وأن الغرب يمر بمرحلة من إعادة التفكير في أسس استقراره ومكانته في العالم.

تاريخيًا، كانت قوة الغرب نابعة من امتلاكه لرواية كونية تُشرعن تدخله في العالم. رواية تأسست على ثلاث ركائز هي النموذج الديمقراطي الليبرالي، ونظام السوق المفتوح، والمؤسسات متعددة الأطراف التي تضمن انضباط السلوك العالمي وفق «قواعد» يُفترض أنها عالمية. لكن مع كل أزمة مالية أو جيوسياسية، باتت هذه الركائز تفقد مكانتها الأخلاقية ومصداقيتها كمرجعية عالمية.

لكن مع تواتر الأزمات المالية والجيوسياسية، بدأت هذه الركائز تفقد بريقها ومصداقيتها. لم تعد الديمقراطية الليبرالية يُنظر إليها باعتبارها نموذجًا، بل تحولت في أعين كثير من الدول النامية إلى أداة لتصدير الاضطرابات أو ستار لفرض اختيارات خارجية تحت عنوان الحرية والشفافية.

ولم يعد مفهوم اقتصاد السوق المفتوح يعني بالضرورة تحقيق النمو والاستقرار كما كان يُعتقد في السابق، بل أصبح في كثير من الحالات سببًا في تعريض الاقتصادات المحلية لصدمات خارجية لا يمكن السيطرة عليها. فالدول التي تعتمد كليًا على الأسواق المفتوحة دون ضوابط استراتيجية واضحة، تجد نفسها أكثر عرضة للتقلبات العالمية، وأقل قدرة على حماية أمنها الاقتصادي واستقرارها الداخلي. كذلك، فإن المؤسسات الدولية لم تعد تُنظر إليها كجهات محايدة تعمل على تحقيق العدالة الاقتصادية عالميًا، بل بات يُنظر إليها كمؤسسات تخدم مصالح الدول الكبرى وتُرسّخ هيمنتها التاريخية، بدلاً من أن تكون آليات حقيقية تشرك جميع الدول بشكل منصف في صياغة القرارات الاقتصادية العالمية.

ما يجعل هذه اللحظة فريدة في تاريخ الغرب ليس فقط تآكل سلطته الخارجية، بل ارتباكه الداخلي في تعريف ذاته. فقد أصبح يعاني من انقسام عميق بين فكرتين متنافرتين؛ فكرة تسعى إلى الحفاظ على موقعه كقوة معيارية تُصدّر القيم والمؤسسات، وفكرة أخرى انعزالية تحاول الانسحاب من الالتزامات الخارجية، والتركيز على الداخل باعتباره أولوية قومية. هذا الانقسام أصبح ظاهراً في السياسات العامة، وفي التحولات العميقة في المزاج السياسي.

والمفارقة أن هذا الغرب الذي طالما تحدث عن «الإجماع الدولي»، يجد نفسه اليوم مُجبرًا على التفاوض من موقع المُطالِب لا المُقرِّر. فالهند، مثلاً، لم تعد تتعامل مع الدول الغربية كمصدر أوحد للتعليمات والمعايير، بل أصبحت تتفاوض بثقة، وتضع شروطها في مجال التجارة والاستثمار، وترهن موقفها بمبدأ توازن المصالح لا التبعية. أما الصين، فلم تعد تكتفي بالاندماج في النظام القائم، بل باتت تسعى إلى إعادة تشكيل قواعد اللعبة من الداخل، عبر إنشاء مؤسسات تنموية ومالية بديلة، وتطوير منظومات معيارية موازية، تتيح لها ولغيرها من دول الجنوب خيارات حقيقية خارج الإطار التقليدي.

هنا تتضح الأزمة بوضوح على مستويين متوازيين؛ من ناحية، لم يعد الغرب يمتلك وحده الوسائل اللازمة لفرض التكيّف مع رؤيته للنظام الدولي، ومن ناحية أخرى، لم ينجح بعد في ابتكار بديل معرفي يتيح له إعادة تعريف دوره في عالم تعددت فيه مصادر الشرعية والتأثير.

لم يعد التفوق الاقتصادي وحده كافيًا لضمان القيادة أو الهيمنة على الساحة الدولية، ما لم يقترن بقدرة حقيقية على كسب ثقة الدول والمجتمعات خارج المنظومة الغربية التقليدية. فالثقة في العالم الجديد لا تُمنح تلقائيًا لمن يمتلك القوة المالية أو العسكرية، بل أصبحت مشروطة بمدى جدية الدول الكبرى في إشراك الآخرين في اتخاذ القرارات، وبناء شراكات متكافئة تساهم في رسم مستقبل مشترك، يعكس بصدقٍ مصالح وتطلعات الجميع، وليس مصالح القلة المسيطرة.

في هذا السياق، لم يعد الحديث عن تراجع الغرب مجرّد نقاش أيديولوجي، بل أصبح موضوعًا جادًّا يناقَش في مراكز الفكر الغربية ذاتها، لفهم جذور الأزمة واستكشاف السبل التي تمُكّن الغرب من إعادة تعريف مكانته في نظام عالمي لم تعد فيه الهيمنة المنفردة قابلة للتحقيق، ولا المركزية قابلة للاستمرار. كما تُطرح التساؤلات حول قدرة النموذج الغربي، الذي اعتاد أن يكون المرجعية الوحيدة للشرعية، على التكيّف مع عالم جديد يرفض احتكار طرف واحد لمفهوم الشرعية الدولية.

قد يُقال إن الغرب يملك من الأدوات ما يتيح له استعادة زمام المبادرة، وهذا صحيح إلى حد بعيد. لكن المسألة لم تعد في حجم الأدوات، بل في طريقة استخدامها. فالقوة، حين تُستخدم دفاعًا عن نموذج لم يعد مُقنعًا حتى في موطنه، تتحول إلى رهان خاسر على نموذج لم يعد مجدياً واستخدام غير فعال للقوة.

حين تُقدّم الديمقراطيات الغربية الحريات كقيمة مركزية، بينما تُقيّد في الوقت نفسه حرية التنقّل، وتفرض الرقابة التقنية باسم الأمن القومي، فإن هذا التناقض بين الخطاب والممارسة يولّد أزمة ثقة مزدوجة، تفقد فيها الشرعية في الداخل، من حيث المصداقية؛ وفي الخارج، من حيث القبول.

وإذا كان من مخرج لهذه اللحظة الغربية الحرجة، فهو لن يكون في العودة إلى صيغ ما قبل الأزمة، بل في القدرة على مراجعة تطال جوهر العلاقة بين القوة والمشروعية. مراجعة لا تعيد فقط التفكير في كيفية إدارة الاقتصاد، أو ضبط الأسواق، بل في الكيفية التي يتم بها تأطير المعنى نفسه، عن الذي يعنيه أن تكون قوة قائدة في عالم لم يعد يقبل مفهوم «القيادة» إلا كنتاج لتوافق ناضج، لا كفرضٍ من طرف واحد.

من هذا المنظور، يتجاوز مستقبل الغرب البُعد الاقتصادي والاستراتيجي ليتصل بتساؤلات تتعلّق بقدرة هذا المركز على إعادة تعريف مشروعه الحضاري في ظل نظام عالمي متعدد المراكز. لم تعد الكفاءة الاقتصادية أو الهيمنة العسكرية كافية لتحديد موقع الدولة في النظام الدولي، بل تأتي في المقدمة القدرة على صياغة خطاب عالمي جديد يعكس توازنًا بين القوة والمشروعية.

الفصل التاسع:

الاقتصاد كأداة صراع حضاري

الاقتصاد كأداة صراع حضاري

لطالما حاولت النماذج التفسيرية للاقتصاد العالمي أن تفصل الاقتصاد والتجارة عن الثقافة والقيم والمعتقدات. في العقود الأخيرة، وتحديدًا مع انتشار الأفكار النيوليبرالية التي تدعو إلى فتح الأسواق بشكل كامل، ساد اعتقاد بأن الاقتصاد والأسواق يمكنها أن تحقق النمو والتطور لوحدها، دون أن تتأثر بالأفكار السياسية أو الثقافية التي تحكم المجتمعات.

لكن الواقع والتجارب أثبتت أن الاقتصاد لا يعمل في فراغ، ولا يمكن أن يكون بعيدًا عن الثقافة والقيم أو حتى عن السياسة. الاقتصاد في الحقيقة لم يكن يومًا محايدًا أو مستقلاً، بل كان دائمًا مرتبطًا بالقوة والنفوذ، واستخدمته الدول الكبرى لفرض سيطرتها وهيمنتها، ليس فقط على المستوى المالي والتجاري، بل أيضًا من خلال نشر قيمها وثقافتها وطريقتها في إدارة الأمور، أي من خلال ما تنتجه هذه الدول، ولمن تنتجه، وبأي شروط تفرضها على الآخرين.

إن الاقتصاد، في تركيبته وبنيته الحالية، ليس مجرد آلية تبادل أو شبكة أسواق، بل هو أيضًا مشروع تفسيري يحمل في طياته رؤية عن الذات وعن الآخر. ليست فكرته في أرقام الناتج المحلي أو حجم التجارة، بل في القصة التي يرويها عن من يحق له أن ينمو، ومن يُصنَّف كمتقدم، ومن تمُنح له الكفاءة، ومن يُعتبر جديرًا بالدعم أو الاستثناء. هذه الأسئلة لا تُجيب عنها الأسواق وحدها، بل تُجيب عنها القواعد التي تحكمها، والمعايير التي تُبنى بها تقارير التنافسية، ومؤشرات الحرية الاقتصادية، ونماذج الإصلاح التي تُوصى بها.

بهذا المعنى، فإن النظام الاقتصادي العالمي هو امتداد لرؤية كونية ترى في نفسها النموذج الأمثل للتقدم والتنظيم، يُعاد فيه إعادة تعريف لما يعنيه أن تكون «دولة نامية»، أو «اقتصادًا كفوءًا»، أو «مجتمعًا حرًّا». هنا يصبح الاقتصاد أداة «هيمنة ناعمة» بامتياز، كما صاغها المفكر جوزيف ناي،[7] ولكنها ليست نعومة خالية من القوة. إنها الهيمنة التي تمُارس عبر اتفاقيات التجارة الدولية، وبرامج الإصلاح، وخطط الهيكلة، وتقارير تصنيف الدول واقتصاداتها، وحتى عبر الأدبيات الأكاديمية والمنشورات التي تُصدّر بوصفها «علمية»، بينما هي جزء من البنية المعرفية التي تخدم نموذجا حضارياً بعينه.

والمفارقة أن الخطاب الاقتصادي السائد ظل يطالب بقواعد مُشتركة، لكن هذه القواعد لم تُبنَ على التوافق، بل على تموضع مسبق. فحين تُطالب دولة في أفريقيا أو آسيا باتباع «الحوكمة الرشيدة»، فإن المقصود غالبًا هو التماثل مع النموذج الغربي في تنظيم السوق والعلاقة مع الدولة. وحين يُقال لدولة إنها لا تحترم «اقتصاد السوق»، فإنها لا تُدان لسلوك اقتصادي خاطئ، بل لأنها ترفض التماهي مع الرؤية المُهيمنة وتحيد عن المسار القيمي الذي فُرض مسبقًا بوصفه الطريق الوحيد نحو الحداثة.

7- جوزيف ناي «Joseph Nye» هو أستاذ العلوم السياسية في جامعة هارفارد، وأحد المفكرين المعاصرين في مجال العلاقات الدولية. اشتهر ناي بنظريته حول مفهوم «القوة الناعمة»، والتي تشير إلى قدرة الدول على التأثير في الآخرين دون استخدام القوة العسكرية أو الضغوط الاقتصادية المباشرة، بل عبر الجذب الثقافي، والقيم السياسية، والسياسات الخارجية. قدّم ناي من خلال كتاباته ومحاضراته تصورًا جديدًا للكيفية التي تكتسب بها الدول نفوذًا عالميًا من خلال تعزيز جاذبيتها الحضارية والثقافية، بدلاً من الاعتماد فقط على القوة العسكرية والاقتصادية التقليدية، وأصبحت نظريته هذه مرجعًا هامًا يُستخدم على نطاق واسع في تحليل العلاقات الدولية المُعاصرة.

بهذا، يتحول الاقتصاد من أداة لتوزيع الثروة إلى وسيلة لفرض الرؤى وصناعة القرار، ومن مساحة للتبادل التجاري إلى ميدان اشتباك للتنافس على من يملك الحق في تعريف المستقبل. وهنا، يصبح الصراع حول العملة، أو التكنولوجيا، أو الأمن الغذائي، صراعًا على ما هو أبعد من الموارد؛ هو صراع على شروط الانتماء إلى النظام العالمي.

وليس من قبيل المصادفة أن تُعاقب الدول التي تحاول بناء نماذج مستقلة أو مُغايرة، ولو كان ذلك عبر أدوات سلمية. فحين تُهدد الصين بنموذجها الذي يجمع بين السوق والرقابة السياسية، أو حين تتجه دول الجنوب نحو حلول تمويل بديلة، فإنها لا تواجه فقط بالشك، بل بالتقويض أحيانًا، لأن ما تعرضه لا يُقرأ اقتصاديًّا، بل كتهديد لفكرة الاحتكار؛ احتكار تفسير الواقع، وفرض قواعد التقييم، ورسم حدود المشروع وغير المشروع في السياسة والاقتصاد.

وإذا تتبعنا مسارات «الاقتصاد العقابي» - من العقوبات الاقتصادية، إلى استخدام الدولار كأداة ضغط، إلى حرمان الدول من الوصول إلى شبكات المدفوعات العالمية - فإننا نكتشف بنية كاملة من الاقتصاد بوصفه جهاز ضبط حضاري.[8] إنها القوة التي

8- «الاقتصاد العقابي» هو استخدام الاقتصاد كأداة لمعاقبة الدول أو الضغط عليها حتى تغيّر مواقفها السياسية. فعندما تفرض دولة قوية عقوبات اقتصادية على دولة أخرى، فإنها تمنعها من بيع أو شراء منتجات معيّنة، أو تمنعها من التعامل مع البنوك العالمية، أو تحرمها من استخدام الدولار. الهدف من هذه الإجراءات ليس إلحاق ضرر اقتصادي، بل إجبار الدولة المستهدفة على تغيير سياستها أو سلوكها، لأن هذه العقوبات تُضعف اقتصادها، وبالتالي تؤثر على استقرارها السياسي. الاقتصاد العقابي هو أسلوب تستخدمه الدول الكبرى للسيطرة على الدول الأخرى دون استخدام القوة العسكرية المباشرة، بل من خلال الضغط الاقتصادي، لجعلها تلتزم بسياسات معينة وتقبل شروطها.

لا تُستخدم فقط لمعاقبة سلوك سياسي، بل لتأديب انحراف النموذج الاقتصادي والسياسي عن الإطار المرجعي المهيمن. وهكذا تظهر العقوبات بوجهها الحقيقي، ليست فقط كوسائل لخلق ضغوط اقتصادية، بل كأدوات لمحو المشروعية السياسية لمن يرفض التماهي مع النظام القائم.

لكن هذه الهيمنة، التي طالما ادّعت الحياد والموضوعية، بدأت تشهد تآكلاً متسارعًا في ظل تصاعد نماذج بديلة، وبروز أصوات فكرية وسياسية من خارج دائرة القرار التقليدية.

لم يعد النظام الاقتصادي العالمي يُنظر إليه باعتباره «النهاية التاريخية» للتطورات الإنسانية، ولا الأسواق تُعامل كفضاء محايد يحكم الجميع بمعايير مُطلقة، بل أصبحت تُفهم على حقيقتها كأداة للسيطرة الناعمة التي تُقنّع سلطتها بلغة المنافسة والتبادل.

وهذا الوعي الجديد لا يُعبّر عن انقلاب أو قطيعة كلية مع النظام القائم، بل هو دعوة لقراءته من جديد، واستعادته كفضاء للتفاوض والتوازن، وليس كمصير لا مفر منه. إنه، في جوهره، صراع على تفسير الواقع، وحول من يملك السلطة لوضع القواعد، ورسم الحدود، وتحديد ما هو «مقبول» وما هو «خارج النظام».

ما يطرحه الجنوب العالمي، رغم ما فيه من تفاوتات وتباين في المصالح، ليس نموذجًا موحدًا بقدر ما هو مطالبة بكسر احتكار القوى الكبرى لتحديد قواعد النظام الاقتصادي. فالدعوة إلى أسواق أكثر عدالة، وتمويل لا يرتبط بشروط سياسية، وتبادل معرفي مفتوح، وإدارة مشتركة للموارد الطبيعية، هي جميعها

تعبير عن لحظة تاريخية يُراد فيها للاقتصاد أن يعود إلى غايته الأساسية المتمثلة في تحسين جودة الحياة البشرية، لا أن يُستخدم كأداة لإخضاع الدول الأقل نفوذًا أو لترسيخ مواقع التفوق العالمية.

وفي ضوء هذا التحول، تصبح المُهمة هي إعادة تأطير الاقتصاد كمجال للنقاش والتفاوض وليس القبول والتسليم. يستلزم ذلك تجاوز النموذج التقليدي الذي يصوّر الاقتصاد وكأنه نظام محايد وموضوعي، وإعادة إدراكه باعتباره جزءًا من السياق الثقافي والسياسي لأي مجتمع. فالاقتصاد، مثل الثقافة، يُفهم من خلال الرؤية التي توجّهه واللغة التي تصفه.

القرارات الاقتصادية الكبرى، من تحديد أسعار الفائدة إلى توزيع الاستثمارات، تُتخذ وفقًا لمصالح الدول الأكثر نفوذًا. ومن ثم، فإن الدول التي لا تملك تصورًا واضحًا لكيفية حماية مواردها وتطوير قدراتها الاقتصادية ستجد نفسها تابعة لقواعد وضعتها قوى أخرى، وتُقاد في اتجاهات لا تخدم بالضرورة مصالحها. ومن هنا يظهر التحدي الحقيقي، ليس فقط في امتلاك الأدوات الاقتصادية، بل في امتلاك الرؤية التي تحدّد لمصلحة من تُستخدم هذه الأدوات، وكيف توجّه لخدمة المجتمع وليس الأطراف الخارجية.

إن النظام الاقتصادي العالمي في وضعه الحالي لا يقتصر دوره على صناعة الثروة أو إنتاج الفقر، بل يُنتج «الاعتقاد» حول من يستحق القيادة ومن عليه أن يتبع. وكسر هذه المنظومة لا يتم عبر التمرّد الفوضوي أو العمل العشوائي والغير منظم، بل بإنتاج وطرح فكر ورؤى بديلة تُترجم وتتحول إلى سياسات عملية مدروسة، وشراكات وتحالفات فعالة، وأدوات واقعية. هي معركة فكرية حول المبادئ والأهداف، تمامًا كما هي حول الأرباح الاقتصادية. ومن يفهم هذا جيدًا لا يتفاوض على مجرد المصالح الاقتصادية، بل على دوره ومكانته في تحديد شكل العالم الجديد.

الفصل العاشر:

نحو توافق عالمي اقتصادي جديد

نحو توافق عالمي اقتصادي جديد

حين بلغت العولمة أوْجّها، بدا وكأن العالم اتفق، ولو صوريًا، على قواعد واحدة للّعبة الاقتصادية. ولكن في العمق، لم يكن ذلك الاتفاق إلا نتاجًا لتموضع قوى بعينها في موقع إنتاج القواعد، وفرضها باسم «التعددية»، بينما بقيت البقية في موقع القبول الصامت أو التكيّف القسري. اليوم، وفي ظل الأزمات المُتلاحقة التي أصابت كل من بنيات الأسواق، وأنظمة الإنتاج، وشبكات التمويل، أضحى واضحًا أن النظام العالمي في صيغته الاقتصادية القديمة لا يعيش أزمة مرحلية، بل يعيش تآكلاً في أساسه الفلسفي.

لقد انهارت فكرة «السوق العالمية الواحدة» بوصفها فضاءً حياديًا يجمع بين جميع الدول على قدم المساواة. فالأزمات الكبرى - من جائحة كوفيد-19 إلى الحرب الروسية الأوكرانية، إلى أزمة الطاقة وسلاسل التوريد - كشفت أن هذا الفضاء لم يكن مفتوحًا، بل كان مُدارًا بمنطق الامتياز، ومُهيكلاً على نحو يمنح المراكز صلاحية تعريف القواعد، ويُلزم الأطراف بحدود الحركة.

ولذا، فإن الحديث عن توافق عالمي اقتصادي جديد أصبح ضرورة تاريخية تفرضها التحولات البنيوية في الاقتصاد والسياسة معًا. توافق لا يُراد له أن يكون كإعلان عن مبادئ أخلاقية، بل وثيقة تعاقدية جديدة، تُعاد بموجبها كتابة الشروط المؤسسة للنظام الاقتصادي الدولي، بما يضمن التعددية في التمثيل، وتوازنًا في اتخاذ القرارات، وشفافية في الحوكمة.

هذا التوافق لا يمكن أن يُبنى على إعادة تدوير مؤسسات ما بعد الحرب العالمية الثانية، ولا على إعادة طلاء منظومة «بريتون وودز» بلون جديد. بل يتطلب قطيعة مفاهيمية مع ثلاثة افتراضات خاطئة تأسيسية للنظام الحالي وهي: افترض حياد السوق، وافتراض مركزية الغرب، وافتراض أن النموذج الليبرالي هو النهاية الطبيعية للتطور الاقتصادي. فالتوافق الجديد لا يمكن أن يستمد شرعيته من أدوات الماضي، بل من إقرار صريح بوجوب إعادة توزيع مراكز القرار الاقتصادي وفق الوزن الفعلي للدول في إنتاج القيمة، لا على أساس مَن كتب القواعد أولاً.

في قلب هذا المشروع، يجب أن تتغيّر طبيعة العلاقة بين الدولة والسوق. فالتوافق الجديد لا يمكن أن يقبل بنموذج يُختزل فيه دور الدولة في تنظيم «بيئة الأعمال»، بل يجب أن يعيد للدولة سيادتها على أدواتها النقدية والمالية، وعلى القدرة على رسم أولويات التنمية بعيدًا عن المعايير الخارجية المفروضة. وهذا لا يعني الانغلاق، بل يعني الموازنة بين الانفتاح المُدار والسيادة المصمَّمة داخليًا.

كذلك، فإن التوافق لا بد أن يُعيد تعريف «المشروعية الاقتصادية»، لا كحصيلة لنمو الناتج، بل كتركيبة ثلاثية الأبعاد تتمثل في العدالة في التوزيع، والتحوط ضد المخاطر، والقدرة على السيطرة الوطنية على الموارد الاستراتيجية.[9] إن الاعتماد المُفرط على

9- تتجاوز «المشروعية الاقتصادية» في معناها المعاصر الأُطر التقليدية التي تربطها بالنمو الكمي وحده، لتُعبّر عن مفهوم يتصل بالقبول المجتمعي والثقة في عدالة النظم الاقتصادية واستدامتها. المشروعية هنا لا تُقاس فقط بالأرقام والإحصاءات، بل بقدرة النظام الاقتصادي على تحقيق توزيع عادل للثروة والموارد، وتأمين الدولة والمجتمع من الصدمات والمخاطر التي قد تهدد استقرارها، وضمان السيطرة الوطنية الكاملة على الموارد الاستراتيجية التي تحفظ للدولة استقلال قرارها الاقتصادي والسياسي. بهذا المعنى، تصبح المشروعية الاقتصادية تعبيرًا عن توافق ضمني بين الأفراد والمجتمع والدولة، توافق يقوم على مبدأ الأمان الاقتصادي، وعدالة النظم الحاكمة للاقتصاد، والثقة بأنها تعمل لمصلحة الجميع لا لمصلحة فئة محدودة أو خارجية.

الأسواق العالمية لم يعد يؤمن الحماية الاقتصادية، بل بات يخلق عدم يقين مستمر، خصوصًا في غياب أنظمة دعم متوازنة بين الدول، وغياب التكافؤ في الوصول إلى التكنولوجيا، ورأس المال، والمعرفة التنظيمية.

وعلى مستوى البنية المؤسسية، فإن أي توافق جاد لا يمكن أن يستمر في اعتماد آليات التصويت الحالية في المؤسسات المالية الدولية، التي لا تعكس الواقع العالمي المتغيّر، بل تُجسّد الإرث التاريخي. فلا معنى لتوافق يطالب بالتمثيل إذا بقيت حقوق التصويت مربوطة بحجم المساهمة المالية، لا بحجم المتضررين أو المساهمين الحقيقيين في تدفق القيمة العالمية. ولا معنى للحوكمة الدولية إذا لم يتم مساءلة من يُصدر القرارات، أو يموّل المشروعات، أو يُفرض الشروط.

التوافق الجديد ينبغي أن يبدأ من احتياجات الدول التي ظلت لفترة طويلة في موقع التبعية أو الاستقبال، وأن يتجه نحو إعادة ترتيب الأولويات الاقتصادية العالمية بشكل مُنصف. هذا يعني أن النظام الجديد لن يُفرض من الدول الكبرى باتجاه الدول الأقل تأثيرًا، وإنما يجب أن يُبنى بشكل تشاركي من القاعدة إلى الأعلى، مُعطيًا مساحة حقيقية لمختلف التجارب الاقتصادية والتنموية. والهدف من ذلك ليس تجاهل مراكز القوة القائمة، بل الوصول إلى قواعد ومعايير عادلة تسمح للجميع بالمشاركة في صنع القرار الاقتصادي الدولي، بعيدًا عن الهيمنة والتوحيد القسري للنماذج التنموية.

إن الدعوة إلى توافق اقتصادي عالمي جديد هي دعوة لتجديد النظام القائم من جذوره، وإعادة شرعنته عبر التعدد، لا عبر الهيمنة والإملاءات الفوقية. ويزداد الاقتناع بصوابية هذه الدعوة مع تنامي الإدراك العالمي بضرورة مراجعة شاملة للفكر الاقتصادي نفسه، الذي اعتاد فصل الاقتصاد عن أبعاده السياسية والثقافية والأخلاقية، وهو الفصل الذي قاد في نهاية المطاف إلى الأزمات الراهنة، وكشف عن نقاط الضعف الجوهرية في النموذج الذي ظلَّ لعقودٍ طويلة محل إجماع.

لا يمكن أن يُكتب المستقبل الاقتصادي للعالم بلغة الاستثناءات، ولا أن يُدار بمنطق استرضاء بعض الدول دون غيرها دون إعادة تعريف المركز. التوافق الجديد، إن كُتب، لا بد أن يكون تعاقدًا على المعنى قبل أن يكون اتفاقًا على الأدوات. تعاقداً على أهداف واضحة يقتنع بها الجميع قبل أن يحدد السياسات والطرق التي سيستخدمها. تعاقدًا يعترف بأن ثروة الدول الغنية لا تُشرعن فرض السيطرة أو القرارات على الغير، وأن تحقيق النمو الاقتصادي لا يمكن أن يكون مبررًا لتزايد الفوارق بين الدول والشعوب.

الخاتمة:

بين السياسات والنتائج ومن يتحكم في شكل المستقبل

بين السياسات والنتائج ومن يتحكم في شكل المستقبل

لم يكن النظام الاقتصادي العالمي، في أي لحظة من تاريخه، مجرد بنيان من الاتفاقيات والمؤسسات. لقد كان دائمًا، وإن تَخفّى خلف خطاب الكفاءة والحياد، حقلاً تمُارَس فيه السلطة، وتُختبرَ فيه حدود السيادة، ويُعاد فيه ترتيب العلاقة بين المركز والأطراف عبر أدوات لا تُشبه أدوات الحروب التقليدية، لكنها لا تقل عنها فعالية في صياغة مستقبل الأمم. النظام، بهذا المعنى، لم يكن فقط نظامًا اقتصاديًا. لقد كان إطارًا فكريًا، والأُطر لا تتلاشى عندما تخطئ توقعاتها، بل حين تفقد مصداقيتها لدى من يؤمن بها.

ما يتكشّف أمامنا اليوم يتجاوز مجرد ضعف في أداء المؤسسات التي تدير نظام العولمة، ليُبين عمق الأزمة المتمثلة في عجز هذه المؤسسات عن تبرير وجودها وتقديم غايات مُقنعة لأفعالها. فقد أصبح من الضروري تحديد هوية الأطراف التي تتحكم في القرار، والتي تمتلك أدوات التأثير، والقادرة على وضع القواعد، وتحديد من سيتحمّل النتائج والتكاليف. هذه القضايا أصبحت تؤسس لوعي استراتيجي جديد ومتنامٍ، ينطلق من دول الجنوب، ومن الشرق، ومن الدول التي كانت تعتبر هامشية في موازين القوة العالمية. هذا الوعي لم يعد يكتفي بالمطالبة بالحضور الشكلي في مؤسسات صنع القرار، بل يصرّ اليوم على حقه في المشاركة في تصميم النظام العالمي نفسه وإعادة صياغة معاييره.

من هنا، فإن الصراع لم يعد فقط على الأسواق، أو على شروط التجارة، أو على معدلات النمو. لقد تجاوز الأمر كل هذه الحدود ليصبح صراعًا حول من يمتلك سلطة تحديد الرؤية التي يُدار بها العالم، ومن يملك حق إعادة تعريف المفاهيم الأساسية التي يقوم عليها النظام الدولي. إنها مواجهة حول من يستطيع تقرير ما إذا كانت «النهاية» التي بَشّرت بها الليبرالية الجديدة في نهايات القرن العشرين هي فعلاً نهاية التاريخ والتطور البشري،[10] أم أنها مجرد محطة مؤقتة ضمن سلسلة طويلة من محاولات فرض السيطرة الفكرية والاقتصادية، واحتكار مسار التطور العالمي.

لم يعد الاقتصاد في عصرنا هذا مجرّد بنية رقمية أو مالية، بل أصبح أيضًا مجالاً رمزيًا يحمل دلالات ومعاني تتجاوز الأرقام. فكل سياسة نقدية، أو تحالف تجاري، أو تقدم تكنولوجي لم يعد يُقرأ باعتباره حدثًا اقتصاديًا، وإنما يُفسَّر بوصفه جزءًا من صراع أشمل حول من يمتلك سلطة تحديد قواعد اللعبة، ومن تعكس هذه المؤسسات إرادته فعلاً، ومن يُفرض عليه التوازن ومن يُصنع التوازن لمصلحته. هذه القضايا لم تعد تقتصر على دول معيّنة أو مناطق بعينها، بل أصبحت جوهرًا أساسيًا في صياغة المفهوم الجديد للسيادة.

10- الإشارة هنا إلى الفكرة الفلسفية والاقتصادية التي طرحها المفكر الأمريكي فرانسيس فوكوياما في أواخر القرن العشرين، خاصةً مع نهاية الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفياتي، وسُمّيت «نهاية التاريخ". وطرحت هذه الفكرة في كتابه الشهير «نهاية التاريخ والإنسان الأخير» عام 1992، الذي أعلن فيه أن الديمقراطية الليبرالية الغربية واقتصاد السوق الحر انتصرا بشكل نهائي على جميع الأنظمة المنافسة مثل الاشتراكية والشيوعية، وبالتالي لم يعد هناك نموذج بديل أو منافس يمكن أن يظهر مستقبلاً. وبهذا اعتبر فوكوياما أن التاريخ بمعنى الصراع الفكري والسياسي بين الأنظمة المختلفة قد انتهى، وأن النموذج الليبرالي الغربي هو المحطة الأخيرة والنهائية التي ستسير وفقها المجتمعات البشرية كافةً، وهو ما انتقده كثيرون لاحقًا، معتبرين أن هذه الفكرة مبالغةً في تبسيط الواقع وتجاهلاً للتنوع والتغير المستمر في الأفكار والتجارب الإنسانية.

كشفت التحولات المعاصرة بوضوح أن الاختلاف في الأفكار والآراء وأنماط الحياة لم يعد خيارًا يمكن قبوله أو رفضه، بل أصبح حقيقة نعيشها جميعًا بشكل يومي، سواء رغبنا في ذلك أم لم نرغب. لم يعد الغرب قادرًا على تقديم نفسه بوصفه النموذج العالمي الوحيد الذي يجب اتّباعه، كما لم تعد المؤسسات الدولية قادرة على إخفاء تحيزاتها الواضحة خلف لغة الحياد والمعايير. ومن جهتها، لم تعد دول الجنوب تنتظر موافقة الآخرين على جهودها في بناء اقتصاداتها ومؤسساتها المالية وأنظمتها الإنتاجية.

إننا اليوم، وبكل وضوح، نعيش لحظة انفصالٍ فكري ورمزي عن النظام القديم، دون أن يكون النظام الجديد قد اتّخذ شكله النهائي بعد. وهذه ليست لحظة اضطراب أو فوضى، وإنما هي لحظة ولادة نظام جديد وتأسيس لقواعد ومعايير مختلفة.

في نظريات الهيمنة، التي قدّمها الفيلسوف أنطونيو غرامشي، تكمن أخطر لحظات التاريخ في المرحلة التي يتلاشى فيها القديم دون أن يكون الجديد قد اتضحت ملامحه بعد.[11] وصف غرامشي تلك المرحلة بأنها فترة مشحونة بالغموض، ومليئة بالتناقضات، وتظهر فيها كيانات وأفكار مختلطة وهجينة، فلا تعود المفاهيم السابقة قادرة على تفسير الواقع، ولا تكون الأدوات الجديدة

11- أنطونيو غرامشي (1891–1937) هو فيلسوف إيطالي وأحد أبرز المفكرين الماركسيين في القرن العشرين. اشتهر بنظرية «الهيمنة الثقافية»، التي تؤكد أن سيطرة طبقة أو جماعة في المجتمع لا تعتمد فقط على القوة السياسية أو الاقتصادية، بل تعتمد بالأساس على قدرة هذه الطبقة على جعل أفكارها وقيمها هي السائدة، بحيث يعتبرها الآخرون طبيعية ومقبولة دون مقاومة. كتب غرامشي أغلب أفكاره وهو في السجن في ظل النظام الفاشي الإيطالي، وتم جمع كتاباته لاحقًا في مؤلفه المعروف بـ «دفاتر السجن». وتُعتبر عبارته الشهيرة: «إن أخطر لحظات التاريخ هي تلك اللحظة التي يموت فيها القديم، بينما لا يستطيع الجديد أن يولد بعد» واحدة من أبرز مساهماته الفكرية، إذ تصف مرحلة التحولات التاريخية الكبرى، التي تتسم بالغموض، والتوتر، وغياب الوضوح.

قد اكتسبت بعد قوتها الكاملة لفهمه أو إدارته. هذه اللحظة بالتحديد هي التي نعيشها اليوم؛ لحظة انتقالٍ حرجة لا يكفي لإدارتها الاعتماد على الأرقام والمعادلات الحسابية، بل تتطلب رؤى استراتيجية عميقة، وحكمة قادرة على فهم ما وراء الأحداث وتشكيل ملامح المستقبل.

في المقابل، وبالتزامن مع تراجع النموذج الفكري القديم، تبرز بوضوح أُطر ومؤسسات جديدة تتشكل خارج المراكز التقليدية للقوة. من التعاون النقدي العابر للحدود، وبنوك التنمية الإقليمية، إلى الابتكارات التي تخلق مسارات تبادل تجاري بديلة لا تعتمد على الدولار، وإعادة الاعتبار لدور الدولة كفاعل اقتصادي رئيسي، تتبلور تدريجيًا ملامح نظام عالمي جديد لا تستند شرعيته على القوة وحدها، ولا على معايير تُفرض من الأعلى. إنه نظام ينهض على أساس المساواة والتكافؤ والاعتراف الصريح بحق المجتمعات في اختيار مساراتها التنموية الخاصة، دون أن تُقيَّم وفق معايير خارجية لا تراعي ظروفها التاريخية والثقافية والاجتماعية.

لم يعد الرهان اليوم يقتصر على امتلاك الأدوات الاقتصادية والسياسية، بل بات مرتبطًا بامتلاك الخيال السياسي أيضًا. والمقصود هنا هو الخيال العملي الذي يستطيع ربط الإمكانيات المتاحة بالبُنى القائمة، ويوازن بين تحقيق المصالح الوطنية وتعزيز السيادة، وبين قوة المؤسسات والقدرة على التفاوض المرن.

المستقبل الذي يتشكّل أمامنا اليوم لن يكون لمن يطالب به أو ينتظر السماح له بالدخول، بل لمن سيفرض حضوره على طاولة التفاوض، ويشارك فعليًا في كتابة قواعد المرحلة القادمة. من سيغيب عن هذه العملية سيبقى مجرد مستهلك، وطرفًا تابعًا، مهما بدا قويًا في ظاهر الأمر.

إن حق الأمم في صياغة مستقبلها أصبح ضرورةً أساسية لا تقل شأنًا عن حقّها في الحياة والتنمية وتحسين مستوى شعوبها، وهذه الحقيقة سترسم شكل القوى القادمة في المرحلة المقبلة.

انتهى

«عصر الجغرافيا الاقتصادية: التحوّلات في النظام الدولي وتعددية الأقطاب»

يقف العالم اليوم أمام تحوّلات كبرى تُعيد رسم خريطة القوى الاقتصادية والسياسية. هذا الكتاب يُحلّل المشهد العالمي الجديد، ويكشف كيف تحولت التجارة والتكنولوجيا إلى ساحات للمنافسة الاستراتيجية، وكيف بدأت دول كانت توصف بـ«النامية» في أخذ زمام المبادرة، لفرض واقع جديد لا تتحكّم فيه قوة واحدة. ويثير الكتاب تساؤلات حول القوى التي ستتحكم في تشكيل ملامح المستقبل وتحديد قواعد اللعبة الاقتصادية القادمة.

عن المؤلف :

الدكتور علي محمد الخوري مفكر اقتصادي، وخبير في الاستراتيجيات الاقتصادية والتحول الرقمي، يتمتع بخبرة واسعة تزيد على ثلاثة عقود في رسم السياسات وتنفيذ المشاريع الاقتصادية والتنموية على المستويين العربي والدولي.

يشغل حاليًا منصب مستشار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ورئيس الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي، ويشارك في عضوية المكتب التنفيذي للاتحادات العربية النوعية المتخصصة بجامعة الدول العربية. قاد عددًا من المبادرات الإقليمية الاستراتيجية مثل «الرؤية العربية للاقتصاد الرقمي» و«رؤية الاقتصاد الرقمي لدول غرب إفريقيا (إيكواس)»، بهدف دعم قدرات الدول العربية والإفريقية في مجالات الاقتصاد الرقمي والسيادة الاقتصادية.

يُعرف الدكتور الخوري دوليًا بقدرته على الجمع بين النظريات الاقتصادية والتطبيقات الاستراتيجية، وساهم في تقديم استشارات لعدد من المنظمات العالمية، من أبرزها الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، ومنتدى الاقتصاد العالمي، إلى جانب دوره الاستشاري لعدد من الحكومات العربية والإفريقية.

لديه سجل ثري من المؤلفات العلمية والاستراتيجية، تتجاوز 200 كتاب ودراسة علمية، نال من خلالها تقديرًا دوليًا كبيرًا. تم تكريمه بجوائز دولية عدة، من بينها جائزة الأمم المتحدة لأفضل مشروع حكومي عام 2015، واختير ضمن قائمة أكثر 100 شخصية مؤثرة عالميًا في مجال الحكومات الرقمية عام 2018.

يحمل الدكتور الخوري درجة الدكتوراه في الهندسة الإدارية للمشروعات الاستراتيجية من جامعة وريك البريطانية، وماجستير إدارة المعلومات من جامعة لانكستر، وهو زميل وأستاذ الاقتصاد الرقمي في المعهد البريطاني للتكنولوجيا في لندن.

9789948705307

مجلس الوحدة الاقتصادية العربية
Council of Arab Economic Unity

الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي
ARAB FEDERATION FOR DIGITAL ECONOMY